الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و الحث العلمي

المركز الجامعي البيض

الكلية /المعهد : العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

القسم : علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الشعبة :علوم اقتصادية **التخصص : اقتصاد نقدي بنكي**

اليات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

دراسة تحليلية قياسية

مقدمة من طرف الطالبة : **تحت إشراف :**

زقرار إكرام **الدكتور سايح حمزة**

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ا.د سايح حمزة	استاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير	مشرفا ومقررا

2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و الحث العلمي

المركز الجامعي البيض

الكلية /المعهد : العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

القسم : علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الشعبة :علوم اقتصادية **التخصص : اقتصاد نقدي بنكي**

اليات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

دراسة تحليلية قياسية

مقدمة من طرف الطالبة : **تحت إشراف :**

زقرار إكرام **الدكتور سايح حمزة**

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ا.د سايح حمزة	استاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير	مشرفا ومقررا

2023/2022

الإهـــــداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله الذي وفقني لهذا ولولا فضله وكرمه لم أكن لأوفق، أهدي ثمرة جهدي وتعبي وفرحة نجاحي إلى من قال فيهما عز وجل " **وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا**"، إلى من أردت الوصول لأجلهما إلى أعلى قمة يستحقانها، وإلى أفضل سمعة يكسبها اسمهما وإلى ل شيء عظيم كعظمتهما.

إلى من كان وسيبقى أفضل أب في الوجود، إلى صاحب القلب المتسع بالطيبة، والروح المليئة بالحنان، إلى من جعلني افتخر كوني ابنتا له **أبي الغالي** :

" لقد حققت حلمك اليوم يا والدي تعبك لم يذهب سدا".

إلى التي احترقت شمعة لتنير دربي، إلى التي تحملت الآهات لأجلي، وأفنت حياتها لتبلغ رسالة الأمومة على أكمل وجه، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي،

إلى أعظم مثال حي للأم المثالية **أمي الغالية** :

"ها قد خضت معر ة الزمن، فهاهو زرعك قد نما".

إلى الذين تقاسموا معي عبء الحياة والسند الذي أرتكز عليه **إخوتي**.

إلى من تقاسمت معهم اسعد لحظات حياتي وأتعسها.

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي وكل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة أهديكم عملي هذا.

الشكر والتقدير

مصادقا لقوله ﷺ "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بفيض من التقدير و الاحترام والشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور "سايح حمزة"

الذي كان سندا لنا في رحلتنا المعرفية ومعينا في الوصول إلى هدفنا.

فألف شكر لك أستاذنا المحترم على نصحك و توجيهك ودعمك وصبرك علينا طيلة المشوار نسال الله تعالى أن يجعل تعبك و صبرك في ميزان حسناتك وان يديم عليك الصحة و العافية وراحة البال.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة أساتذة معهد العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بمركز الجامعي نور البشير البيض وكل من قدم لي نصيحة أو أعانني بمرجع اسأل الله أن يجزيكم كل خير ويجعلها في ميزان حسناتكم.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	–
الشكر والعرفان	–
قائمة المحتويات	I–III
قائمة الأشكال و الجداول	IV–V
قائمة المختصرات و الرموز	VI
الملخص	VII
مقدمة العامة	أ–ح
الفصل الأول : الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية	3
المطلب الأول : ماهية السياسة النقدية وتطورها	7–3
المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية	11–7
المطلب الثالث : وسائل السياسة النقدية	16–12
المطلب الرابع : قنوات تأثير وتبليغ أدوات السياسة النقدية	19–16
المبحث الثاني : الإطار النظري لظاهرة التضخم	19
المطلب الأول : ماهية التضخم	21–19
المطلب الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة التضخم	28–21
المطلب الثالث : أسباب ظاهرة التضخم	30–29
المطلب الرابع : أنواع ظاهرة التضخم	33–30

المحتوى	الصفحة
المبحث الثالث : علاقة السياسة النقدية بظاهرة التضخم	33
المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية	33
المطلب الثاني : علاقة الأدوات الكمية للسياسة النقدية بظاهرة التضخم	35-34
المطلب الثالث : علاقة الأدوات النوعية للسياسة النقدية بظاهرة التضخم	36-35
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني :الدراسات السابقة	
تمهيد	39
مبحث الأول : مفهوم الدراسات السابقة وأهميتها	39
مطلب الأول : تعريف الدراسات السابقة	39
مطلب الثاني : دوافع و أهمية ذكر الدراسات السابقة في البحث العلمي	40
مبحث الثاني : عرض الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية	41
مطلب الأول : عرض الدراسات السابقة	47-41
مطلب الثاني : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	49-47
خلاصة الفصل الثاني	50
الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لآليات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	
تمهيد	52
المبحث الأول : قانون النقد والقرض 90-10	52
المطلب الأول : الإطار القانوني قبل قانون النقد والقرض	53-52
المطلب الثاني : قانون النقد والقرض و مضمونه	57-53
المطلب الثالث : أهم التعديلات النقدية في الجزائر خلال (2000-2022)	61-57

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
المطلب الرابع : أهداف السياسة النقدية في الجزائر	63-61
المبحث الثاني : دراسة تحليلية للمتغيرات المختارة في الدراسة من سنة 2000الى سنة 2022	63
المطلب الأول : دراسة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	67-63
المطلب الثاني : دراسة معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	69-67
المطلب الثالث : دراسة معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	71-69
المطلب الرابع : دراسة القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	73-71
المبحث الثالث : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2022)	73
المطلب الأول : نبذة حول الطريقة المعتمدة في الدراسة	76-74
المطلب الثاني : الدراسة القياسية بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9	88-76
المطلب الثالث : مناقشة النتائج المتوصل اليها	88
خلاصة الفصل الثالث	89
خاتمة	94-91
قائمة المراجع	101-96

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(01) : أوجه الاختلاف بين معادلة كامبردج و فيشر	26
الجدول رقم (02) : أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	49-48
الجدول رقم (03) :إحصائيات معدل التضخم في الجزائر (2000-2022)	63
الجدول رقم (04) :إحصائيات معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر (2000-2022)	67
الجدول رقم (05) : إحصائيات معدل إعادة الخصم في الجزائر (2000-2022)	69
الجدول رقم (06) : إحصائيات معدل القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر (2000-2022)	72
الجدول رقم (07) : متغيرات الدراسة و موقعها في النموذج	76
الجدول رقم (08) : نتائج مربعات الصغرى	79-78
الجدول رقم (09) : نتائج نموذج ARDL	81-80
الجدول رقم (10) : اختبار الحدود للنموذج	81
الجدول رقم (11) : اختبار تصحيح الخطا	83-82
الجدول رقم (12) : نتائج مربعات الصغرى بعد حذف متغيرات غير معنوية	84-83
الجدول رقم (13) : اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM	85
الجدول رقم (14) : اختبار ثبات التجانس للتباين	86
الجدول رقم (15) : اختبار التعدد الخطي	87

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(01) :المربع السحري كالدور	10
الشكل رقم(02) :أعمدة بيانية تمثل تغيرات معدل التضخم في الجزائر (2000-2022)	64
الشكل رقم(03) :منحنى بياني يوضح تغيرات معدل التضخم في الجزائر (2000-2022)	64
الشكل رقم(04) : منحنى بياني يوضح تغيرات معدل احتياطي الإجباري في الجزائر (2000-2022)	68
الشكل رقم(05) : أعمدة بيانية تمثل تغيرات معدل احتياطي الإجباري في الجزائر (2000-2022)	68
الشكل رقم(06) : منحنى بياني يوضح تغيرات معدل إعادة الخصم في الجزائر (2000-2022)	70
الشكل رقم(07) : أعمدة بيانية تمثل تغيرات معدل إعادة الخصم في الجزائر (2000-2022)	70
الشكل رقم(08) : منحنى بياني يوضح تغيرات معدل القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر (2000-2022)	72
الشكل رقم(09) : أعمدة بيانية تمثل تغيرات معدل القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر (2000-2022)	73
الشكل رقم(10) : منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	74
الشكل رقم(11) : اختبار التوزيع الطبيعي	85
الشكل رقم (12) :اختبار مسار البواقي	87

الاختصار/الرمز	دلالته
ARDL	اختبار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
CEi	قروض الموجهة للاقتصاد
DR	سعر إعادة الخصم
INF	معدل التضخم
RO	القروض الموجهة للاقتصاد

الملخص

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع آليات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) حيث أصبحت السياسة النقدية منذ قانون 90-10 تمارس دور التأثير في حجم المعروض النقدي وذلك وفق ما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة بشكل عام وظاهرة التضخم بشكل خاص بهدف مكافحة هذه الأخيرة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى الدور الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية للحد من التضخم بالاستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة والتي يمارس البعض منها في الجزائر بشكل يتناسب مع طبيعة وخاصية اقتصادها و تكون ذات فعالية في مجتمعها ونذكر من هذه الأدوات معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم والقروض الموجهة للاقتصاد ، وقد تمكنت فعلا هذه السياسة من التعامل مع هذه الظاهرة والتخفيف من خطورتها خلال الفترة (2000-2022).

الكلمات المفتاحية:السياسة النقدية ، معدل إعادة الخصم ، التضخم، الجزائر .

Adstract:

This study dealt with the issue of monetary Policy mechanisms in dealing with the phenomenon of inflation in Algeria during the period (2000-2022) since the monetary policy, since Law 10-90, has played a role in influencing the size of the money supply, in accordance with the prevailing economic conditions in general and the phenomenon of inflation in particular, with the aim of combating the latter.

Through this study, we have come to the significant role played by the monetary Policy to reduce inflation based on a set of direct and indirect Tools, some of which are practiced in Algeria in a manner commensurate with the nature and characteristics of its economy and be effective in its society. Among these tools, we mention the compulsory reserve rate and the compulsory reserve rate Re-discounting and loans directed to the economy, and this policy has actually managed to deal with this phenomenon and mitigate its seriousness during the period (2000-2022).

Keywords:

Monetary Policy, rediscount rate, inflation, Algeria.

المقدمة

مقدمة عامة :

يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه و مظاهر متباينة حيث قد شغل حيزا كبيرا من دراسات الاقتصاديين نظرا للآثار السلبية التي يخلفها على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي وكذا طرق معالجته أو الحد منه على الأقل ، وبما انه يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي الذي يكون سببه قوى تضخمية تعمل باستمرار على رفع المستوى العام للأسعا ر، والتي يكون تأثيرها مستمر على النشاط الاقتصادي فان معظم الدول تسعى إلى اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم، والتي تأثر على كافة الأنشطة اقتصاديا اجتماعيا و حتى سياسيا والتي من شانها التقليل من القوى التضخمية .

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة لتحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي العام، حيث أنها من أكثر التدابير المستعملة في السياسة الاقتصادية، ولكن نجاحها مرتبط بمدى دقة وحسن التعامل بها، أخذت هذه الأخيرة مكانة هامة وأصبح دورها حاسم في مايخص التأثير على مختلف الاختلالات الاقتصادية حيث يظهر ذلك جليا من خلال ارتباطها ب مشاكل التضخم وغيرها من الاختلالات التي تمس الاقتصاد ، حيث يعتبر توفر الظروف الملائمة مساعدا للسياسة النقدية بإجراءاتها و أدواتها وحتى منهجيتها في الحد أو إن صح القول التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية كالتضخم .

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تحقيق استقرارها الاقتصادي ، حيث وجدت نفسها عقب فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة مضطرة إلى تغيير توجهها الاقتصادي ، فبذلك انتقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى حر وأصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد و العرض (90-10)المعدل و المتمم للأمر (11-03) اللذين ظهر فيهما مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها وأهدافها مع بداية الألفية الثالثة، ظهر تطبيق السياسة النقدية في ظل اقتصاد كلي متميز بمعدل تضخم معتدل وفائض هام لميزان المدفوعات ونسبة ايجابية للنمو الاقتصادي من نسب عالية من البطالة ، حيث اعتمدت الجزائر على سياسة نقدية توسعية تماشيا مع برنامج الإنعاش و الدعم الاقتصادي ، وتبعا لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى إرساء قواعد السوق والتي تستخدم ضمن آليات كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات .

من هذا المنطلق تظهر مدى خطورة التضخم وفي نفس الوقت تظهر أهمية السياسة النقدية في قدرتها على التصدي له لخلق استقرار اقتصادي متوازن.

1. إشكالية الدراسة :

يتضح مما سبق أن الاهتمام باليات السياسة النقدية وأثرها على التضخم ضرورة حتمية لما يوفره من ضبط للاقتصاد وطرق علاج التضخم للحد من آثاره، بالإضافة إلى التعرف المبكر على الضعف الذي يعيق أدوات السياسة النقدية في أداء مهمتها.

من هنا يمكننا صياغة التساؤل الرئيسي لإشكالية هذه الدراسة على النحو التالي :

ما مدى نجاعة آليات السياسة النقدية في التحكم في ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2022)؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ **السؤال الفرعي الأول** : ماهي السياسة النقدية وفيما تتمثل فعالياتها؟ ماهو التضخم وفيما تتجلى خطورته؟
- ✓ **السؤال الفرعي الثاني** : أين تظهر علاقة سياسة النقدية بالتضخم في الجزائر ؟
- ✓ **السؤال الفرعي الثالث** : ما مدى تأثير كل من معدل إعادة الخصم و القروض الموجهة للاقتصاد و كذا احتياطي الإجباري على ظاهرة التضخم في الجزائر؟
- ✓ **السؤال الفرعي الرابع** : هل يوجد تطبيق لآليات السياسة النقدية في الجزائر على ارض الواقع للحد من التضخم وهل تعتبر ناجحة ؟

تشكل الإجابة على هذه التساؤلات جوهر إشكالية الدراسة، التي يسعى الباحث لدراستها و استخلاص النتائج و الوقوف على بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المجال التطبيقي.

2. فرضيات الدراسة :

انطلاقا من الدور الحاسم الذي تلعبه السياسة النقدية و باعتبارها سياسة اقتصادية قوية في الحد من شبح التضخم.

من اجل الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة ومختلف الأسئلة الفرعية التي تم طرحها سابقا، قمنا بصياغة الفرضيات التي تم اعتمادها للإجابة على إشكالية الموضوع معتمدين في ذلك على الأدبيات التطبيقية السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ومنها بالأساس ما يخص الفرضية الرئيسية تتمثل فيما يلي :

تعتبر السياسة النقدية باليالتها ذات اثر واضح في كبح ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

تنقسم هذه الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى : سياسة نقدية عبارة عن وحدة من السياسة الاقتصادية ذات أدوات و طرق للحد من الفجوات الاقتصادية .

التضخم عبارة عن فجوة اقتصادية تؤدي بالاقتصاد إلى الهلاك تكمن حدته في أنواعه وكذا صعوبة تحكم فيه.

الفرضية الفرعية الثانية : تظهر علاقة السياسة النقدية بالتضخم في تأثير أدوات السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم.

الفرضية الفرعية الثالثة : لدى معدل اعادة الخصم واحتياطي إجباري وكذا القروض الموجهة إلى اقتصاد تأثير معنوي على التضخم.

الفرضية الفرعية الرابعة : نعم بطبيعة الحال يوجد إسقاط لأدوات السياسة النقدية على واقع التضخم في الجزائر هذا ما يظهر جليا في الإحصائيات لكن يوجد تفاوت في قوتها بسبب حالة اقتصاد الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

يقف وراء اختياري لهذا الموضوع جملة من الأسباب والدوافع يمكنني تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ انسجام هذا الموضوع مع تخصص الباحثة ووقوعه في دائرة اهتماماتها.
- ✓ أهمية موضوع السياسة النقدية وكذا موضوع التضخم الذي يعتبر حديث الساعة لما يحمله في طياته.
- ✓ محاولة إثراء مكتبة الجامعة ببحث في هذا الموضوع كونها دراسة حديثة الفترة من 2000الى 2022.

3. اهداف الدراسة:

إن التطبيق الجيد لآليات السياسة النقدية يوفر نتائج مرضية فيما يخص موضوع التضخم وحماية نظم الاقتصادية من أي اختلالات، وكذا التحكم في الأسعار وتعديلها مما يؤدي إلى الحفاظ على القوة الشرائية للمواطن، وكذا تطور الاستثمارات وتعددها في ظل الاستقرار الاقتصادي هذا ما يعرف بالانعكاس الايجابي.

وعلى هذا الأساس تتجلى أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط وهي كالتالي:

- ✓ التعرف على مفاهيم السياسة النقدية والتضخم (الإطار النظري لكل من متغيرات الدراسة).
- ✓ التعرف على المخاطر التي تنجم على التضخم على كل الأصعدة.
- ✓ إبراز أهمية السياسة النقدية في إدارة مخاطر التضخم.
- ✓ معرفة مدى التزام البنوك الجزائرية باليات السياسة النقدية محل الدراسة.
- ✓ إبراز دور آليات السياسة النقدية في التحكم في معدل التضخم والحد من خطورته في الجزائر فترة 2000-2022.

4. أهمية الدراسة :

لقد حاز موضوع آليات السياسة النقدية في علاج التضخم اهتماما واسعا، نظرا لدورها الفعال في تعزيز النظرة الشاملة في التعامل مع الفجوات الاقتصادية و التقليل من مخاطر الأزمات الاقتصادية، التي تهدد سلامة الأنظمة الاقتصادية واستقرارها.

لذا تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي :

- ✓ ترتكز الدراسة على احد أهم ركائز السياسة الاقتصادية ألا وهي السياسة النقدية .
- ✓ تستعرض الدراسة خطورة موضوع التضخم في اقتصاد و كيفية العمل على الحد منه .
- ✓ أهمية آليات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المنشودة ضد ظاهرة التضخم .

5. حدود الدراسة :

تسعى منهجية الدراسة إلى وضع حدود للإشكالية من اجل تحقيق اكبر قدر من الموضوعية والتحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة حتى نتمكن من الوصول إلى استنتاجات منطقية ولتحقيق ذلك تم انجاز هذه الدراسة وفق الحدود التالية :

الحدود المكانية : تتمثل في عرض حالة الجزائر من حيث السياسة النقدية المطبقة فيها.

الحدود الزمانية : تم الأخذ بعين الاعتبار نقطة البداية سنة 2000 إلى غاية 2022 أي في حدود 22 سنة بحيث التركيز على الإحصائيات الجديدة في الجزائر .

الحدود الموضوعية : تتمثل في طرح أثر آليات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر .

6. منهجية الدراسة :

بغية معالجة موضوع هذه الدراسة و الإلمام بكل جوانبه والإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسية و التساؤلات الفرعية المطروحة ، وبهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة ، تم الاعتماد على **منهجية** " **IMRAD**" والتي اتبعنا من خلالها عدة مناهج علمية تمثلت في **المنهج التاريخي** الذي اتبعنا من خلاله تطور الظاهرة المدروسة ببيان ما طرا عليها من تغيرات ، وكذا اعتمدنا على **المنهج الوصفي** لتوضيح المبادئ العلمية و المفاهيم الأساسية لمكونات الدراسة ، من خلال تشكيل فهم نظري لكل من السياسة النقدية و التضخم ومن ثم شرح لأثر السياسة النقدية على التضخم .

إضافة إلى ذلك قمنا باستخدام **منهج التجريبي** بحيث قمنا بنقل مشكلة الدراسة من إطارها النظري إلى إطار التطبيقي اي على ارض الواقع باستخدام **برنامج EViews9** لتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة، وذلك باستخدام المصادر الثانوية والتي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع ، وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة كذلك القوانين و التشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة .

7. صعوبات الدراسة :

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهت الباحث في إعداد هذه الدراسة فيما يلي :

صعوبة التعامل ب برنامج EViews9 والذي تم التعرف والعمل به لأول مرة .
أما في ما يخص الموضوع بصفة عامة كان في المتناول لوفرة المعلومات و المراجع من كل الجوانب.

8. تقسيمات الدراسة :

بالإضافة إلى **المقدمة** و **الخاتمة**، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ، بحيث يتضمن **الفصل الأول** كل ما يتعلق بالأدبيات النظرية للدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث **المبحث الأول** جاء لدراسة المتغير الأول ألا وهو **السياسة النقدية** حيث تم تقسيمه إلى أربعة مطالب موسومة بالعناوين التالية :
ماهية السياسة النقدية وتطورها ، أهداف السياسة النقدية ، وسائل السياسة النقدية ، قنوات تأثير وتبليغ وسائل السياسة النقدية .
ثم **المبحث الثاني** الذي درس المتغير الثاني وهو **ظاهرة التضخم** قسم هو الأخير أيضا إلى أربعة مطالب موسومة بالعناوين التالية :
ماهية ظاهرة التضخم، النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أسباب المؤدية إلى حدوث ظاهرة التضخم، أنواع التضخم.
ليليهما على التوالي **المبحث الثالث** والذي تم التطرق فيه عرض **علاقة السياسة النقدية بظاهرة التضخم** قسم هذا الأخير إلى ثلاثة مطالب موسومة بالعناوين التالية :
أدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالتضخم ، الأدوات الكمية للسياسة النقدية ومدى تأثيرها على ظاهرة التضخم، الأدوات النوعية للسياسة النقدية ومدى تأثيرها على ظاهرة التضخم ، بالإضافة إلى **خاتمة الفصل الأول.**
كما شمل **الفصل الثاني** اطلاع على **الدراسات السابقة** المتعلقة بنفس الدراسة الحالية، بحيث سعى إلى تقديم مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالدراسات السابقة ومدى أهميتها بالنسبة للبحث والباحث، بالإضافة إلى عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة سابقا والمتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية، والتي قام الباحث بالاطلاع عليها والتي رآها مهمة وذات صلة مباشرة بالموضوع، ومن ثم مقارنتها بالدراسة الحالية من حيث الأهداف، المنهجية المتبعة وكذا النتائج المحققة، بالإضافة إلى **خاتمة الفصل الثاني.**
وأخيرا تضمن **الفصل الثالث**(الجانب التطبيقي) **دراسة تحليلية وقياسية لآليات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022** حيث قسم إلى ثلاثة مباحث درس **المبحث الأول** قانون النقد و القرض و إصلاحاته في الجزائر مطالبه الأربعة جاءت موسومة بالعناوين التالية :
الإطار القانوني للنقد و القرض، قانون النقد و القرض، تعديلات النقدية في الجزائر، أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

يليه **المبحث الثاني** الذي تم تسليط الضوء فيه على إحصائيات متغيرات الدراسة وتحليلها تميز أيضا بأربعة مطالب موسومة بالعناوين التالية :

دراسة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000الى 2022، دراسة معدل أداة الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2000الى 2022، دراسة معدل أداة إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000الى 2022، دراسة معدل أداة القروض الممنوحة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 2000الى 2022.

ليتم الانتقال إلى **المبحث الثالث** الذي تبلور حول **الدراسة القياسية بالاعتماد على برنامج EViews09** قسم هذا الاخير الى ثلاثة مباحث معنونة عللى النحو التالي :

نبذة حول الطريقة المعتمدة في الدراسة القياسة بالاعتماد علة مخرجات برنامج EViews09، مناقشة النتائج المتوصل اليها، ثم **خاتمة الفصل الثالث.**

الفصل الأول:

النظريات الأدبية لمتغيرات الدراسة

تمهيد :

تشمل السياسة النقدية حيزا هاما و جزءا معتبرا من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية وذلك بفضل تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية، كونها تحقق غايات مختلفة للسلطة النقدية من خلال مجمل أدواتها وحسب أهدافها و درجة تأثيرها في الدولة، إذ تعمل هذه السياسة على التحكم في عرض النقود أخذة بعين الاعتبار مسار النشاط الاقتصادي ودرجة ملائمة هذا الأخير مع أدوات السياسة النقدية المختلفة.

في حين يعتبر التضخم أحد المتغيرات الكلية التي تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والذي يعبر عن اختلال في التوازن النقدي وهذا ما أدى بالدول النامية إلى تخفيض حدة التضخم بالبحث عن مختلف ألعوامل التي أدت إلى نشوءه و كذلك البحث عن مختلف الطرق التعامل معه وذلك باكتشاف أنواعه وطرق قياسه، ونظرا لانعكاسات التضخم الضارة بحث العديد من المفكرين الاقتصاديين عن تفسير شامل لهذه الظاهرة وسبل مكافحته أو التقليل من خطورته.

وقصد الإلمام بجميع جوانب هذه الدراسة ارتينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي على النحو التالي :

المبحث الاول : يدرس المتغير الأول السياسة النقدية .

المبحث الثاني : يدرس المتغير الثاني ظاهرة التضخم.

المبحث الثالث : جمع بين المتغيرين معا السياسة النقدية و التضخم.

المبحث الأول: الإطار النظري للمتغير الأول للسياسة النقدية

تمهيد :

لقد حظيت السياسة النقدية بحظ وفير من حيث اهتمام الفكر الاقتصادي بها، نتيجة هذا الاهتمام ادى الى بروز أفكار اقتصادية متباينة تهدف في مجملها إلى تحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، ككل ومنه وللتعرف على السياسة النقدية سنحاول استعراض بعض المفاهيم التي ستساعد في اخذ فكرة حول هذا المتغير.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية وتطورها

تعتبر السياسة النقدية من أهم وسائل السياسة الاقتصادية ، وبما أنها مهمة لهاته الدرجة فلابد أن تكون محط أنظار عدة اقتصاديين، حيث إن لها عدة تعريفات وتم الاتفاق بالإجماع على أن السياسة النقدية مرتبطة بالنقد والجهاز المصرفي، وتعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية حيث :

ظهر مصطلح السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر ، وتطور في القرن العشرين وبرز دور السياسة النقدية بعد حدوث الدورات الاقتصادية وما نتج عنها من مشاكل، وقد تعددت وجهات النظر حول مفهومها والسبب راجع إلى الاختلاف التوجهات الفكرية أو اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية لكل بلد (نادية، ديسمبر 2015، صفحة 557).

- ✓ **يقصد بالسياسة النقدية** مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية المحيطة، ويقصد كذلك بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة (احمد زهير، 1993، صفحة 326).
- ✓ أيضا إن السياسة النقدية تعبر عن الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار ،ذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي وعرفت على أنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية (ضياء مجيد، 1993، صفحة 173).

- ✓ كما تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (د.احمد محمد، 2003-2004، صفحة 224).
- ✓ وفي تعريف آخر تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية (عبد المجيد، 2003، صفحة 53).
- ✓ بتعبير آخر السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي، إذا السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (بالعزوز، 2004، صفحة 112).

من كل التعريفات السابقة نستطيع أن نستخلص تعريف شامل إلا وهو :

السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة بغية تحقيق أهداف اقتصادية .

ومنه نجد ان السياسة النقدية تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي :

- ✓ **المحور الأول** : وهو الهدف يعني المحافظة على الاستقرار الاقتصادي أو السعي إلى تحقيقه و المحافظة على معدل نمو جيد في إطار معدلات تضخم ملائمة ومستوى بطالة ملائم.
- ✓ **المحور الثاني** : وهو الكيفية المقصود بها التحكم في عرض النقود باستخدام الأدوات الكمية والنوعية من اجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- ✓ **المحور الثالث** : هو السلطة المختصة ويقصد بها الجهة التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسة النقدية التي ينبغي أن تتسق مع الأهداف الاقتصادية العامة.

وأيضا نستخلص أهمية السياسة النقدية بصفة عامة فيما يلي :

- ✓ تنظيم كمية النقود في المجتمع أو ما يعبر عنها بوسائل الدفع المتاحة .
- ✓ هي جزء من السياسة الاقتصادية الكلية.
- ✓ حل الأزمات الاقتصادية.
- ✓ القضاء على عدم استقرار المستوى العام للأسعار لتوفير مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي.
- ✓ تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ القضاء على البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية.

نبذة تاريخية حول تطور السياسة النقدية :

تطور السياسة النقدية :

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث النشأة نسبيا فقد ظهر في القرن التاسع عشر ، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين فهذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وان الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك حيث إن التضخم الذي انتشر في اسبانيا و فرنسا في القرن السادس عشر كان سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية ،كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب مابين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد ، أما في القرن التاسع عشر فان التضخم و المشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لوسائل السياسة النقدية وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة وبصورة عامة .
يمكننا تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية فيما يلي:

- ✓ **المرحلة 01:**

تميزت نظرة السياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا اثر له في الحياة الاقتصادية، وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولاشئ في الاقتصاد كما كان "جون باتيست ساي "وهو احد أعمدة الفكر الكلاسيكي ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود ، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخول وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 م الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي و مكافحة التضخم و الانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من أثار وخيمة على اقتصاديات العالم اثبت عدم القدرة السياسة النقدية في حل هاته المشكلة وعلى أنها عاجزة على تقديم حلول في تلك الفترة.

- ✓ **المرحلة 02:**

تميزت هاته الفترة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون مايبر كينز الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية ولكن وبسبب عجز السياسة النقدية في الخروج من أزمة 1929م بدا كينز يدعوا للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في فترة مابين الحربين وهكذا ظهر لكينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية ،وتم إعطاء الدور الأكبر للدولة للتدخل عن

طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية ثانيا عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير وقد شكك في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية في علاج الاختلالات .

✓ **المرحلة 03:**

إن التطور الاقتصادي اظهر بعض النقائص في السياسة المالية ، مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة والبطء ، وتأكد عدم جدواها في مكافحة التضخم ولذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 م أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية إلى الحياة وتسترجع في مكانتها الأولى ولكن هذه العودة لم تكن تامة بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين والتي تلقب ب مدرسة شيكاغو بزعامة متلون فيردمان التي حركت ساعة الفكر إلى الوراء مرة أخرى ، إلى فكر النظرية الكمية للنقد والدعوة إلى التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساوي لمعدل النمو في الناتج القوي ، وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد ، كما في سنوات الرخاء عندما انتخبت تاتشر رئيسة بريطانيا سنة 1979 وريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة ، وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين ،حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد بطالة على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.

✓ **المرحلة الرابعة:**

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية ، خاصة بعد ظهور نواقص كل منها فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع ، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف ، فهناك عودة في التسعينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة ألاقتصادية ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية ،وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعا عما يدعي عليهم النقديون ،ومازالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكملة للسياسة المالية ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية .

بينما النقديون صبوا جم هجوهم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطئ زمني ولكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات ألاقتصادية ، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام ألأخرى فكلاهما أصل ولا تقل ولكل منها أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.

المطلب الثاني :

1. أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية بأدواتها المختلفة بشكل أساسي إلى الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض معدل التضخم بشكل مستدام كما تسعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف الأخرى والتي نستعرضها كما يلي :

✓ **الأهداف الأولية للسياسة النقدية :**

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطية، فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات وهي مجمعات الاحتياطات وتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

أولا/ مجمعات الاحتياطات النقدية :

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود السائلة ونقود الودائع .

أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك. (مفتاح، 2005، صفحة 124)

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة: فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على الودائع الحكومية والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة: فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة) كمية القروض المخصومة)

ثانيا/ ظروف سوق النقد :

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نموا لائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك.

والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة.

- ✓ **الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية:**

يقصد بالأهداف الوسيطية للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق بالاستقرار النقدي. (حاجي، 2016، صفحة 54)

فالأهداف الوسيطية هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.

ويمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقنيات المجمعات النقدية على سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة وتعتبر الأهداف الوسيطية بمثابة إعلان عن إستراتجية للسياسة النقدية فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطية فانه يريد بذلك (مفتاح، 2005، صفحة 125)

- ✓ إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطار مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.
- ✓ الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطية.

عندما تنتشر الأهداف الوسيطية فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين.

أولا / معدل الفائدة كهدف وسيط

تعتمد السلطة النقدية على تحقيق معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية إلا انه يطرح العديد من المشاكل منها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة الأجل وكذلك التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الحقيقة جهود السياسة النقدية وإنما تخضع لميكانيزمات السوق النقدية من خلال عرض النقود والطلب عليها، حيث إذا أرادت السلطات تشجيع الاستثمار ورفع وتيرة النمو عملت على تخفيض

سعر الفائدة ورفعه في حالة الادخار إلا أن هناك من يرفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا لأنه يعبر عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.

ثانيا/معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى

معدل صرف النقد مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية ، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى ويكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية.

الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فان الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هده الحالة ،لأنه في حالة المضاربة على نقد معين إن لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطاته من العملة الصعبة وذلك مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا. (حاجي، 2016، الصفحات 55-60)

ثالثا/ المجمعات النقدية

المجمعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكميات النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان فمكونات المجمعات النقدية تتغير من بلد لآخر على حسب الميزات الخاصة بنظامه المالي فهي ترتبط بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات M3،M2،M1 .

إن ضبط أو تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل الهدف الأساسي للسلطة النقدية بالنسبة للنقديين ، فهم مقتنعون بأنه يجب أن تكون كمية النقود المعيار المفضل للتوازن الاقتصادي و بالطبع لهم مبررات لهذا الطرح وهي :

- ✓ إن المجمعات النقدية هي محور اهتمام البنوك المركزية وهذه الأخيرة تقوم فعليا بتصور تلك المجمعات وتحديدها واحتسابها ونشرها كما يمكن ضبط تغيراتها.
- ✓ سهولة استيعاب هذه المجمعات من طرف الجمهور كونها تمثل النقود المتداولة والتي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، ولكن لم يعد تحديد المجمع النقدي سهلا نظرا لتعزيز سرعة تداول النقد ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة يبقى الإشكال المطروح هو "ما هو المجمع النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة ووضوح وأيضا "هل يتم اللجوء إلى المجمع النقدي الضيق M1 و M2 أو إلى المجمع النقدي الموسعM3 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة ".

✓ **الأهداف النهائية للسياسة النقدية**

يمكن اعتبار سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة الأهداف التي قام بتصميمها الاقتصادي "نيكولاس كالدور" سنة 1960، وأصبحت تعرف بالمربع السحري ل كالدور الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي كالتالي :

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.
2. العمالة الكاملة ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة.
3. تحقيق معدل نمو عالي ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخامPIB
4. توازن ميزان المدفوعات ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام.

أشير هنا إلى وما قبل سنة 1929 أي أزمة الكساد كان هدف السياسة النقدية تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم ،لكن كينز أتى بسياسة أخرى وهي السياسة المالية حيث ظهر هدف أخر وهو تحقيق العمالة الكاملة ومع منتصف القرن الماضي ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو ليليه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات. (حاجي، 2016، صفحة 48)

الآن نتطرق إلى المربع السحري لكالدور : الشكل رقم 01 يمثل رسم توضيحي للمربع السحري.

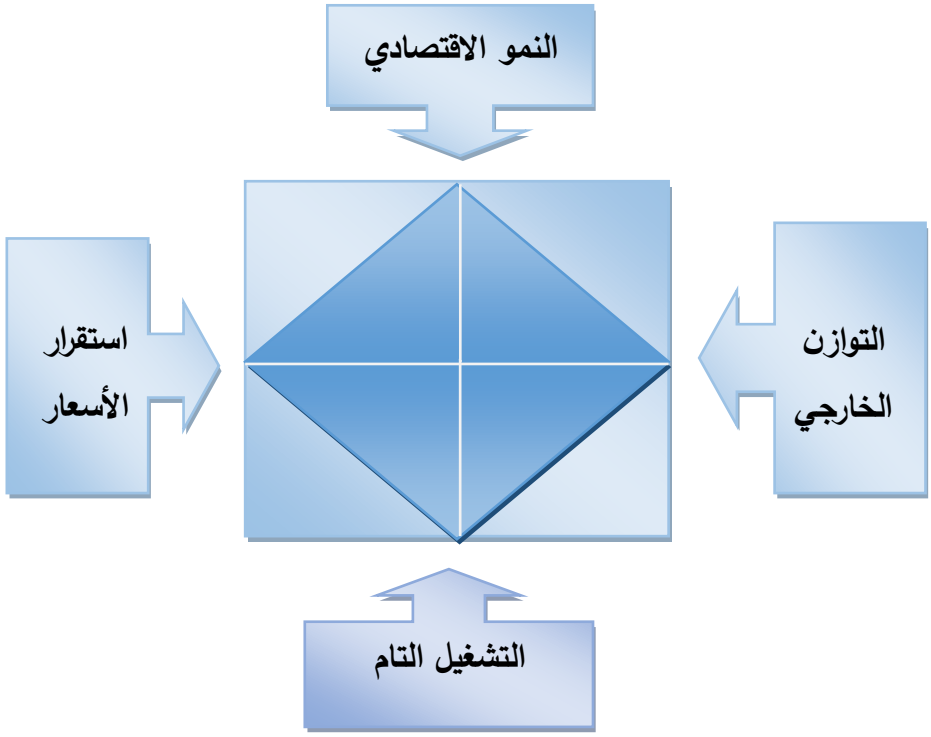

المصدر (قدي، 2006، صفحة 34)

1. تحقيق الاستقرار في الأسعار :

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه والذي يؤدي إلى تلافي مشكلة التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت علاج للكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى اقل مستوى لها ، والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى وقد أكد فريد مان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود (رؤى و ابراهيم، 2016، صفحة 40)

2. تحقيق العمالة الكاملة :

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع ، ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها ولكن تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5% بحيث تقوم بزيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي. (عزازي، 2011، صفحة 20)

3. تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي :

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على الائتمان حجمه وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد ،ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاستثمارات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان المصرفي ، فالسياسة النقدية التوسعية بإمكانها الإبقاء على سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.

4. تحقيق توازن ميزان المدفوعات :

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ،للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات فينخفض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته (جميل، 2009، الصفحات 260-261)

المطلب الثالث :

3. وسائل السياسة النقدية :

هنالك نوعان من الأدوات التي تقوم الحكومة بتطبيق سياستها النقديّة من خلالهما وهما الأدوات الكميّة والنوعيّة مباشرة و غير مباشرة هذا ما سيتم التطرق له بالتفصيل الدقيق في مايلي:

- ✓ **الوسائل الكمية :**

يتم استخدام الوسائل الكميّة بشكل غير مباشر للتحكم في المعروض النقديّ المتداول لدى الأفراد وحجم الائتمان في مصارف الدولة ولها ثلاثة أنواع :

أولا / الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية :

- ✓ **وسيلة سعر الخصم وسعر الفائدة :**

ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل تأثر في السوق النقدية بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، فإذا أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي فإنها تلجا إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول الصارف التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما.

كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي ويساعد أيضا ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون، وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي وعلى العكس إذا ما رغبت السلطة التنفيذية في إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها، فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمان، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والقيام بالاستثمار وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي.

كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها، يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار وهكذا تساهم أداة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي. (التافه، 1998، الصفحات 228-229)

✓ **وسيلة عملية السوق المفتوحة :**

تعتبر هذه الوسيلة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان.

ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات و الأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه يحصل عليه البائع، وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك إلى البنك التجاري الذي يتعامل معه فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي بالمقابل إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع.

على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، وظهور التضخم وارتفاع الأسعار فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأسهم و الأوراق المالية مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمان والقروض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي.

وهناك أثر آخر لأداة عمليات السوق المفتوحة هو أثر سعر الفائدة السائدة في السوق ،الذي يساهم بدوره في تحقيق الهدف النهائي لهذه الأداة فعندما يرغب البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد، يدخل السوق النقدية مشتريا السندات فترتفع أسعارها وهو بالتالي ما يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على تلك السندات والأسهم المالية مما يسبب انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق ،الأمر الذي يتمخض عنه زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة وزيادة الطلب الفعلي والتخلص من حالة الكساد والركود.

ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ويعرض أوراق مالية للبيع فتنخفض أسعار تلك الأوراق المالية ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي على تلك الأوراق وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها السائدة في السوق مما يترتب عنه انخفاض الحافز على الاستثمارات الجديدة وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي ومعالجة حالة الرواج والتضخم وارتفاع الأسعار وهو الهدف النهائي من تدخل البنك المركزي ببيع السندات و الأوراق المالية. (التافه، 1998، الصفحات 230-231)

✓ **وسيلة الاحتياطي القانوني :**

نظرا لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الائتمان وقبول الودائع فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار، مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة يكون بمثابة هامش ضمان لها وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الاختلالات فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط المستمر على الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي فضلا عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة فقد تلجأ إلى رفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات كما يعتبر الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم أرباحها ،بمعنى أن انخفاض هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية والعكس تماما حيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الائتمانية.

ولكي نحلل عوامل السيولة المصرفية فان هذا يقودنا إلى ضرورة معرفة حجم الاحتياطات الإجبارية لهذه البنوك فنسبة هذه الاحتياطات ،عادة ما تكون لها آثار مقيدة في الوقت الذي تكون فيه لكل من الذهب والعملات الأخرى الأجنبية وعمولات الخزينة آثار توسعية. (التافه، 1998، صفحة 232)

وفي النهاية نجد أن أداة التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية يكون بمثابة أداة فعالة للسياسة النقدية، وذلك في الدول المتقدمة والتي تتميز أسواقها النقدية بالاتساع حيث تزداد أهمية الأدوات الأخرى والأكثر جدوى للسيطرة على الأوضاع النقدية وعلى هيكل السوق النقدي وليس على سيولته فقط. (حسن، 2000، صفحة 39)

ثانيا / الوسائل المباشرة للسياسة النقدية :

تستخدم هذه الوسائل قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة وهذا يكون كما ونوعا ومن أهمها :

✓ **وسيلة تاطير القروض أو الرقابة على الائتمان :**

تستخدم هذه الوسيلة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز. (قويدر، 1999، صفحة 28)

فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة

الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة، غير أن تطبيق هاته الادات يطرح عدة مشاكل وهي كالتالي :

- ✓ عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقا لقوى العرض والطلب فإنه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة.
- ✓ عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة التمويل التمييزي من غيرها.
- ✓ قواعد سياسة تأطير القرض سلبية لصالح القطاع الخاص وايجابية لصالح القطاع العام.
- ✓ تحد نتائج سياسة تأطير القرض بشكل كبير على أساس رد فعل القطاع غير المصرفي فالتحديد الكمي للقروض البنكية يؤدي إلى ندرة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد مما يعمل على رفع وتنظيم عمليات الاقتراض .

لسياسة تأطير القروض آثار سلبية، إلا أنه إذا أدمجت معها سياسة انتقائية للقروض ستكون أقل سلبية وأكثر قبولا لأنها تتمتع بنجاعة في تحديد كمية القروض الممنوحة فقط عند استعمالها بدون السياسة الانتقائية للقروض.

ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند التي لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية.

كما يستخدم لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك حيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى تتماشى والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش .

- ✓ **وسيلة النسبة الدنيا للسيولة:**

تقتضي هذه الوسيلة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم ،وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص. (عبد المجيد، 2003، صفحة 81)

- ✓ **وسيلة قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:**

تستعمل البنوك المركزية هذه الوسيلة في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية، بصورة دائمة أو

استثنائية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك. (علي، 2000، صفحة 112)

في هذه المرحلة سنسلط الضوء أيضا على وسائل أخرى للسياسة النقدية وهي كالتالي :

- ✓ **وسيلة الإقناع الأخلاقي :**

ويشير ذلك إلى وسائل الإقناع التي يمارسها البنك على قطاع المصارف والبنوك من غير القيام بإجراءات صارمة، فهو أقرب ما يكون إلى طلب أو اقتراح فيتم مشاركة التوقعات المكونة لدى البنك المركزيّ وخطته المرسومة لتقييد الائتمان أو تحريره في حالات التضخم والركود فتقوم البنوك بالمساعدة في تنفيذ خطة البنك المركزيّ عبر سلسلة من الاقتراحات التي يقدّمها البنك المركزيّ لهذه البنوك.

- ✓ **وسيلة التوجيهات المباشرة :**

يقوم البنك بتوجيه العديد من الأوامر والخطوات التي يجب على البنوك في الدولة إتباعها وتختلف هذه الخطوات في كل وقت فهي غير ثابتة حيث يمكن للبنك توجيه البنوك إلى زيادة حصة قطاع معين من الائتمان أو تقليص حصة قطاع آخر مثلاً.

- ✓ **وسيلة الإجراءات الجزائية :**

يقوم البنك المركزيّ بفرض العقوبات على أيّ بنك لم يلتزم بالتوجيهات التي تمَّ طرحها من قبل البنك المركزيّ، وذلك لأنَّ عدم الالتزام بهذه التوجيهات سيعرقل سير السياسة النقديّة لتحقيق أهدافها ويمكن أن تكون هذه العقوبات مثلًا : فرض حظر حكوميّ للتعامل مع هذا البنك أو الامتناع عن خصم الأوراق التجاريّة ورفع الأسعار على البنك أو رفض طلبات البنك في الحصول على ائتمان عند تجاوز التزامات هذا البنك لرأس ماله.

- ✓ **وسيلة التوعية :**

يقوم البنك المركزيّ بنشر العديد من التقارير التي توضح إيجابيات وسلبيات الأنظمة المتبعة من قِبل البنوك وتوفير معلومات عن كيفية توجيه الائتمان من قِبل البنوك إلى القطاع الصحيح، الذي يحقق البنك من خلاله أهدافه في تحقيق الربح وبنفس الوقت الذي يحقق البنك المركزيّ أهدافه عن طريق السياسة النقديّة.

المطلب الرابع :

4. قنوات تأثير وتبليغ وسائل السياسة النقدية :

بعد وصولنا إلى هاته المرحلة وبعد تطرقنا إلى مختلف أدوات السياسة النقدية سنتطرق الآن إلى قنوات تأثيرها وكذا العوامل التي تؤدي إلى نجاحها.

تعبر وسائل السياسة النقدية عن المعدلات والكميات التي تقع تحت تصرف السلطة النقدية بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية.

وتعبر" قناة الإبلاغ في السياسة النقدية عن الطريق الذي من خلاله تصل أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط والتي سوف يأتي ذكرها لاحقا وتنحصر هذه القنوات فيما يلي : (عبد المجيد، 2003، الصفحات 54-55)

أولا/ قنوات التقليدية :

بداية سنتطرق للقنوات التقليدية ونستعرضها كالتالي :

1. قناة سعر الفائدة:

وهي قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ذلك كون السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

2. قناة سعر الصرف :

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي ،وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

3. قناة أسعار السندات المالية :

وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنظار المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين :

قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار(العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي) وقناة أثر الثروة على الاستهلاك. (قدي، 2005، صفحة 79)

- ✓ **قناة توبين للاستثمار :**

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور ،مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية ،مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها ،مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

✓ **قناة اثر الثروة على الاستهلاك :**

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

ثانيا / القنوات الحديثة للسياسة النقدية :

تتجه الأبحاث المعاصرة بشأن انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي إلى إبراز دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية وذلك بسبب علاقته الوطيدة بالطلب الكلي المصرفي .

ولقد ظهر دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية أول مرة على يد الاقتصاديان Blinder et Bernanke ومفاد هذه الفرضية أن البنوك يمكنها تعويض النقص في ودائعها عن طريق تحويل الأصول المالية التي تمتلكها في محفظتها المالية إلى سيولة نقدية، ببيعها في الأسواق المالية كما أن المؤسسات يمكنها تعويض النقص في مواردها المالية بإصدار أصول مالية جديدة دون أن تتحمل تكاليف إضافية مع الأخذ في عين الاعتبار مشاكل عدم تناظر المعلومات وتلعب قناة الائتمان دورها عن طريق قناتين للقرض .

1. قناة القرض البنكي القناة الضيقة للقرض :

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي حيث ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطيات و الودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة)وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار و الناتج الإجمالي وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية وتجدر الإشارة هنا إلى أن الآثار السابقة للسياسة النقدية تمس خصوصا المشروعات الصغيرة و الوحدات الاقتصادية التي لا تتوفر لها مصادر أخرى للتمويل غير الائتمان المصرفي.

2. قناة الميزانية القناة الموسعة للإقراض :

هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية و الهيكل المالي للمقرضين من جهة و المقترضين من جهة أخرى كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب ولذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي و التمويل الداخلي فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة و الأقل مخاطرة ،وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا والذي يمكنه من تعظيم أرباحه فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية

وعليه فكلما ازداد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي و العكس صحيح، إذن نستنتج أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح الائتمان ومن ثم على قرارات الاستثمار أو لإنفاق الاستهلاكي فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية، و الحقيقية أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي وهو ما ينعكس إيجابا على قدرتها على الاقتراض فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري (المالي و الحقيقي)وكذا إنفاقها الاستهلاكي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي. (اسمهان، 2015، الصفحات 122-123)

المبحث الثاني الإطار النظري لظاهرة التضخم :

من ابرز أهداف السياسة النقدية القضاء على التضخم ،بل هو يمثل في الحقيقة الهدف النهائي للسياسة النقدية، وذلك نظرا لان تحقيق أهداف أخرى كالنمو الاقتصادي في ظل وجود التضخم سوف يكون مشوها ونهدف، من خلال هذا المبحث إلى التعرف على التضخم كمفهوم بارز في الدراسات الاقتصادية وكذا التعرف على أنواعه و كذا النظريات المفسرة له والتطرق لأسبابه .

المطلب الأول :

1. ماهية التضخم :

يعتبر مصطلح التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في الاقتصاديات وهذا واقع لايختلف حوله عاقلان بحيث وان صح القول تكاد تعاني جميع الدول منه وان كان هذا بنسب متفاوتة وتأثيرات متباينة ،كما تختلف الدول في جانب السياسات التي تستهدف التضخم ،خاصة وانه يؤدي إلى تشويه العديد من المعطيات الاقتصادية ويمكن تعريف التضخم بالمفهوم البسيط على انه :

- ✓ الزيادة في كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، كما يمكن أن يعرف على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بسبب فائض الطلب عن العرض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ كما يمكن تعريفه على أنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. (اسماعيل، 1999، صفحة 154)
- ✓ ومن التعاريف الأكثر شيوعا أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار ،والارتفاع المستمر في الأسعار ويمكن توضيحهما كما يلي : (اسماعيل، 1999، صفحة 159)

✓ **ارتفاع المستوى العام للأسعار:**

أولا لنتفق على أن التضخم لا يعتبر تضخما بمجرد ارتفاع في سعر سلعة واحدة أو اثنتان كون ذلك الارتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى، الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً.

ومنه التضخم هو الارتفاع العام في أسعار أو الارتفاع الكبير لأغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك.

✓ **الارتفاع المستمر في الأسعار:**

يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تتجلى خطورته في كونه مستمر ونفرق في هذا الصدد بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع الدائم لمرة واحدة ،كما قد تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثروات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث ارتفاع في أسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدوث ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية ،أما الارتفاع في الأسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو الارتفاع المستمر عبر الزمن ولفترة طويلة. (غازي، 2004، صفحة 92)

ويستخدم عموما مصطلح التضخم لوصف العديد من الحالات المختلفة كما اشرنا سابقا مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار أو تضخم في الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح أو ارتفاع في التكاليف المرتبطة بالعملية الإنتاجية ، أو الإفراط في خلق الأرصدة النقدية أو الزيادة في حجم الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك، وهي كلها عوامل وان كان هذا بطريقة غير مباشرة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لذا يرى البعض انه عندما يستخدم مفهوم التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود هو تضخم الأسعار وذلك نظرا لأن جميع المفاهيم الأخرى تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار. (هاشم، 1969، صفحة 167)

وهو ما سيتم التطرق له بالتفصيل في مايلي :

- ✓ الزيادة في حجم الدخل الناتجة عن ارتفاع الأجور والإرباح تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب والذي ينتج عنه ارتفاع في الأسعار.
- ✓ ارتفاع التكاليف المرتبطة بالعملية الإنتاجية تؤدي إلى رفع الأسعار لتعويض الهامش المفقود من الربح بعد ارتفاع التكاليف.
- ✓ الإفراط في خلق الأرصدة النقدية يؤدي إلى زيادة شيوع السيولة وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- ✓ الزيادة في حجم الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك لصالح المستثمرين والزبائن يؤدي إلى وفرة السيولة وبالتالي زيادة الطلب وارتفاع الأسعار.

ويمكن القول في هذا الجانب أن كل الأسباب التي تؤدي إلى التضخم بطريقة غير مباشرة هي تؤدي في الحقيقة إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار يعبر عنه غالبا بالتضخم .

المطلب الثاني :النظريات المفسرة لظاهرة التضخم :

أولاً: النظرية الكمية كمفسر للتضخم :

لعبت النظرية الكمية النقدية دوراً رئيسياً في تفسير التقلبات في قيمة النقود ومن ثم في تحديد هذه القيمة وذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات والآثار الناتجة عنها وتفسير الظواهر التضخمية وتحليلها ، فالنظرية النقدية تقضي أن الزيادة في كمية النقد المتداولة والملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية ، ومن الدعائم التي ارتكزت عليها هذه النظرية في تحليل الظواهر التضخمية ومنها الارتفاع في الأسعار نجد :

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة و نتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضا فيما بينها بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم و فيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرفت التضخم.

الفرع الأول :تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي :

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود و التي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة و المستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل و نفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة حيث كان هذا الاعتقاد سائدا في الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر (الجلال، 2003-2006، صفحة 37) .

و لقد قام بوضع هذه النظرية و تطويرها كل من الاقتصادي جون لوك ،ودافيد هيوم و الاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (بن دعاس، 2007، صفحة 102).

لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها فهي تخضع لعوامل و قوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض و الطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب أو التغير الحاصل في العرض أو التغير الحاصل في كليهما و من المفروض فان الدعائم التي ترتكز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية تتمثل ما يلي:

- ✓ كمية النقود هي العامل الهام و الفعال في التأثير على حركات الأسعار.
- ✓ تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار أي إذا ارتفعت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار و بنفس النسبة و العكس صحيح.
- ✓ تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها أي أنه إذا ارتفعت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.
- ✓ تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الطلب على السلع أي إذا ارتفعت كمية النقود المتبادلة فانه يرتفع معدل الطلب على المنتجات و هذا يؤدي إلى الزيادة في عرض المنتجات و بالتالي ترتفع الأسعار و هذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم .
- ✓ تفرض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج (غازي، 2006، صفحة 37)

و يمكن تبيين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

معادلة التبادل لفيشر:

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى فوفق هذا المفهوم صيغت معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر سنة (1911 م) ،والذي يرى بأن الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة و يقوم ذلك على مطابقة حسابية أي أن المبادلة تجري بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع و الخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع و الخدمات التي تبادلها ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع و الخدمات مع عدد المعاملات (كمية المبادلات) مضروبة في المستوى العام للأسعار (P) وعليه فان قيمة (P.T)ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M)مضروبا في سرعة تداول النقود (V)ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية :

$$T \times P = M \times V$$

M :كمية النقود وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

V: سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى.

P :المستوى العام للأسعار.

T كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة وتعتبر ثابتة على الأمد القصير وهذا لكي تتغير الأسعار بتغير كمية النقود بحيث يجب أن تكون الكمية المعروضة للسلع ثابتة.

من المعادلة السابقة نستطيع استنتاج العلاقة التالية :

$$P = \frac{M \times V}{T}$$

وايضا :

$$P = M \times \frac{V}{T}$$

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود و أن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود لأن " v " ثابتة و مستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى و " T " تقاس خلال فترة زمنية معينة و تعتبر ثابتة على الأمد القصير و بالتالي نستنتج أنه كلما ا زدت كمية النقود " M " يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار " P " مما يؤدي إلى حدوث التضخم (ضياء، بدون سنة، صفحة 81)

غير انه ورغم القبول العام لمعادلة التبادل فيشر إلا انه سجلت عليها بعض الانتقادات

و التي من أهمها:

- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي.
- كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الإنتاج و التي تخص الأسواق المالية و كذلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية مما ينجر عنه أن كمية المبادلات تحتوي على سلع غير متجانسة و من الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية غير قابلة للقياس.
- صعوبة تحديد السعر (P) في هذه المعادلة.
- بالنسبة لسرعة دوران النقود يصعب معرفتها كما يمكن أن لا تكون ثابتة. (هتهات، 2003-2006، صفحة 53)

معادلة كمبردج للأرصدة النقدية:

يعود لألفرد مارشال و بيجو و أعضاء مدرسة كمبردج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، بحيث ترتكز هذه الأخيرة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي و تقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل.

يرتكز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعا لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع و الخدمات و ذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل و عدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لأن جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة. (الجلال، 2003-2006، صفحة 39)

و يتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة التالية :

$$Y \times P \times K = M$$

بحيث :

M : كمية النقود و هي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

K : يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل أي ادخار.

Y : الناتج الوطني الحقيقي يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية، أي أن هذه المعادلة تركز الاهتمام على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي مقدار في شكل معاملات عينية.

P : مستوى الأسعار و الذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط عكس معادلة فيشر الذي يشير فيه (P) إلى المتوسط العام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها (T) حجم المبادلات.

و ما يمكن استخلاصه من معادلة كمبردج للأرصدة النقدية هو ما يلي:

قد تؤدي الارتفاعات المتوالية للأجور و الدخول التي بحوزة العائلات و غيرها من الطرق المسببة في زيادة العرض النقدي من قبل الحكومة إلى تراكم الكتلة النقدية لدى العائلات و السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى النقابات العمالية و بالتالي ، زيادة الادخار و هذا ما يؤدي إلى خلل في التوازن بين العرض و الطلب بحيث يفوق الطلب عن العرض و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و هو السبب المباشر في حدوث التضخم.

- العلاقة بين التفضيل النقدي(K) و مستوى الأسعار(P) هي علاقة عكسية.
- العلاقة بين كمية النقود و الأسعار هي علاقة طردية.
- اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة و وسيلة للدفع فقط أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الادخار.

و كفائدة مستخلصة من النظرية الكمية للنقود أنه كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في إحداث التضخم، و بينت الخلل الذي يمكن أن يحدث بين كمية النقود و حجم السلع و الخدمات و الذي يتسبب في حدوث ارتفاعات للأسعار. (هتهات، 2003-2006، الصفحات 33-36)

لكنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها والتي سنتطرق لها كما يلي:

الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي في مجال تفسير التضخم:

- ✓ ليس من الصحة القول بأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار و بنفس النسبة ، لأن التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب يؤدي إلى التغير في الأسعار و ذلك قد يلجأ الأفراد إلى الاكتناز أثناء زيادة النقود المتداولة بدلا من إنفاق نقودهم على السلع، كذلك يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة التغير الحاصل في كمية النقود لكن ليس بنفس النسبة فيمكن أن ترتفع الأسعار بنسبة أقل من الزيادة في كمية النقد،و ذلك لارتفاع الطلب بنسبة اقل من ارتفاع كمية النقود المتداولة فتبقى الفجوة بين الطلب و العرض ضئيلة لا يترتب عليها ارتفاع كبير في الأسعار.
- ✓ اعتبرت هذه النظرية أن للنقود وظيفة واحدة و هي كونها وسيط للمبادلات دون النظر للوظائف الأخرى كاعتبارها مخزونا للقيمة.
- ✓ تفترض النظرية الكمية بأن العنصر الفعال في معادلة التبادل هي كمية النقود كمؤثر على الأسعار فأي تغير في كمية النقد يقابله تغير في مستوى الأسعار، بينما افترضت ثبات العناصر الأخرى كسرعة التداول و حجم المبادلات لكن الحقيقة هو أن هذه العوامل ليست ثابتة نتيجة تدخل الأحوال النفسية للأفراد، فكثيرا ما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في سرعة تداولها و ذلك بزيادة إنفاق المبالغ التي بأيدي الأفراد و صرف مدخراتهم و مبادلتها بسلع يستفيدون منها و العكس فقد تقل سرعة تداولهم النقدي باحتفاظهم بالنقود إذا انخفضت الأسعار و يتوقف هذا على توقعاتهم لحركة الأسعار مستقبلا. (غازي، 2006، الصفحات 31-33)
- ✓ يعاب على التحليل الكلاسيكي أيضا تجاهله لأثر التغير في سعر الفائدة على مستوى الأسعار فارتفاع سعر الفائدة ،يؤدي إلى تخفيض مستويات الأسعار لأنه بوجود سعر الفائدة مرتفع فان المتعاملين الاقتصاديين لا يطلبون النقود على شكل قروض مما يقلص مستوى الإنفاق العام و منه ينخفض مستوى الأسعار. (تيجاني، 2006، صفحة 196).

الجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف بين معادلة كامبردج و فيشر :

الجدول رقم (01) : أوجه الاختلاف بين معادلة كامبردج و فيشر

	معادلة كامبردج	معادلة فيشر
من حيث الوظيفة	إضافة وظيفة أخرى للنقود وهي وظيفة الادخار	النقود تقوم بوظيفة وسيط للمبادلة
من حيث المبدأ	اهتمت برؤوس الأموال الفردية و أولت عناية خاصة لدوافع الأفراد بأرصدة نقدية معينة	اهتمت النظرية الكمية للنقود بعرض النقود وانطلقت أساسا من رأس المالي للمجتمع

المصدر (دحماني، 2018، صفحة 44)

الفرع الثاني :تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية :

أتت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة و التي طرحت الكثير من الجدل في النظرة الاقتصادية و كانت هذه الأدوات نقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة (1936 م) حيث أتى جون مينارد كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية و محاولا من خلال إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة (1929 م) و فيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره ذلك في تحليل ظاهرة التضخم :

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بكلا نوعيه الاستهلاكي و الاستثماري أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي (الجلال، 2003-2006، صفحة 41).

حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يرافقه زيادة في السلع و الخدمات(العرض المتاح)هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية ألا وهي :

- ✓ العرض الكلي المتاح .
- ✓ الطلب الكلي الفعلي يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية عند مستوى التشغيل الكامل.
- ✓ كمية النقود المعروضة للتداول .
- ✓ أسعار الفائدة.
- ✓ مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كليا أم جزئيا.

و يفترض كينز في تحليله أن حالة التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى التشغيل الكامل وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:

1. إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى التشغيل الكامل فانه توجد حالة تضخم.

2. إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى التشغيل الكامل فانه حالة كساد (تيجاني، 2006، صفحة 199)

و لقد انتقد كينز ما ذهبت إليه النظرية الكلاسيكية في اعتبارها أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط حيث أشار كينز إلى أن الزيادة في كمية النقود سيكون أثره مجرد زيادة في الطلب على النقود هذا عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد في" مصيدة السيولة" (ضياء، بدون سنة، صفحة 135)

يعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى :مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل :

في المستوى العام للأسعار يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي و لا يعد في هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها، أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة و بالتالي فان حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع و الخدمات، من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر على مستويات الأسعار إلا انه و في ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة فانه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة هذا التضخم حقيقيا.

المرحلة الثانية :مرحلة التشغيل الكامل :

و هي الحالة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل الكامل يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة و الاكتناز لدى الأفراد (الجلال، 2003-2006، الصفحات 42-43).

الفرع الثالث :المدرسة المعاصرة لكمية النقود :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة ،حيث تم ذلك بصياغتها في صورة حديثة و يرجع رواج و انتشار هذه النظرية إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاد الدول الغربية في السبعينات من القرن العشرين ، فانتشار ظاهرة التضخم ألركودي التي صاحبها ارتفاع متواصل للأسعار مع تزايد معدلات البطالة أثبتت تناقض العلاقة بين الأجور و الأسعار و مستويات البطالة التي عبر عنها فيلبس بأنها علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة ،فقد اعتقد فيلبس بأنه إذا ارتفع معدل التوظيف أي انخفض معدل البطالة فان ذلك يكون

مصحوبا بتضخم مرتفع فقد حدث في هذه الفترة عكس ذلك ففي ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار النقديين تلقى قبولا و انتشارا لدى الكثير من مؤيدي سياسة مكافحة التضخم.

الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة للنقود:

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية وهذا راجع لاعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود و حجم الإنتاج ،أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ،و لقد رفض كذلك دور الأجور و النفقة في تغير الأسعار و لا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم و مستوى البطالة على المدى الطويل فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود و التغير في مستوى الأسعار ،و ذلك من خلال ما يحدث للطلب على النقود من تغيرات فقد أشار فريدمان في الحالات التالية لتأثيرات زيادة كمية النقود:

1. من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثير على الدخل الوطني الحقيقي و الأسعار. (الجلال، 2003-2006، صفحة 44)
2. يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود و الناتج الوطني و هو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.
3. يمكن التصور بأن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة و الأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار و الناتج الوطني هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الأهلية (1865 حتى 1879)، حيث ا زد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة ب 10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة.
4. كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه و ينعكس هذا في تغير الناتج الوطني و الأسعار بنسب متفاوتة. (هتهات، 2003-2006، الصفحات 65-66)

إضافة إلى ما سبق فان فريدمان يرى بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين و الأفضلية التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصر أساسي في الطلب على النقود.

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج و سرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.

المطلب الثالث :

3. أسباب ظاهرة التضخم :

الأسباب الفعلية المؤدية إلى ظهور ظاهرة التضخم ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التضخم (غزلان، 2002، صفحة 297)

نجد مثلا ارتفاع التكاليف كما أن زيادة العرض عن الطلب تؤدي إلى التضخم بسبب ارتفاع الأسعار وفي جانب أخر يؤدي منع الاستيراد والتصدير عن الدولة مثلا بسبب ظروف الحصار الاقتصادي

أحيانا إلى حدوث حالات التضخم، كما أن زيادة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم وقد أشار جون مينارد كينز إلى أن الازدهار الاقتصادي يزداد في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر وعموما نجد أن الاقتصاديون يحددون **04**أسباب للتضخم وهذه الأسباب هي كما يلي :

- **التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يسمى بتضخم سحب الطلب :**

وهو تضخم ينشا عن التزايد عن حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات، أو بعبارة أخرى نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع ،أي أن هناك نقود كثيرة يقابلها سلع قليلة في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد فبعد أن يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل فان أي زيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الإنتاج فإذا ارتفع الطلب الكلي لزيادة الإنفاق الاستثماري الاستهلاكي مثلا فان ذلك سينعكس في ارتفاع الأسعار نظرا لعدم إمكانية زيادة الإنتاج بسبب الاستخدام الكامل لمواجهة الزيادة على الطلب الكلي والمشكلة هنا أن الارتفاع في الأسعار لن يتوقف عند حد معين لأنه في الوقت الذي تستفيد فيه بعض الفئات من ارتفاع الأسعار فإن البعض الأخر مثل العمال ذوي الدخول المحدودة سوف يتأثرون وهو ما يدفعهم إلى تقليل الادخار أو إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي من الدخل الجاري أو من الأموال المكتنزة أو عن طريق عمليات الاقتراض ونظرا لثبات حجم الإنتاج فان هذا سيؤدي إلى ارتفاع جديد في الأسعار كما أن اتجاه العمال نحو رفع أجور هو بهدف مواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ترجع الأسعار إلى حالة الارتفاع من جديد.

ومنه و باختصار إن زيادة المستوى العام للأسعار هو نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في ظروف التوظيف الكامل أو شبه الكامل بحيث أن الطلب الزائد في عدد من الأسواق يؤدي إلى تزايد الأسعار بشكل عام داخل الاقتصاد أي في أسواق عوامل الإنتاج، أو الأسواق الاستهلاكية ونلاحظ بان الأسعار تستمر في الزيادة بزيادة الطلب الكلي لأننا لا نستطيع أن نزيد من كمية الإنتاج أو بعبارة أخرى يمكن أن يكون السبب الثاني من أسباب التضخم يتمثل في وجود كميات كبيرة من النقود مقابل كمية ضئيلة من

السلع المعدة للعرض، فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات هي اتجاه الأسعار نحو الزيادة ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية في الصغية الانكماشية والتي تؤدي إلى التقليل من نسبة السيولة ويكون ذلك بعدة طرق منها زيادة الضرائب طرح سندات حكومية بأسعار فائدة تحفيزية للأفراد والمؤسسات أو وضع سقوف ائتمانية على البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على خلق النقود.

- **التضخم الناتج عن التكاليف :**

ينشا هذا التضخم نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن أن تسود في حالات المنافسة العادية ،ونظرا لان الأسعار والأجور هي دخول بقدر ما هي تكاليف فان حدوث مثل هذا الأمر يصبح ممكنا فالمنتجون الذين يبحثون عن معدلات ربح أعلى والعمال الذين يرغبون في أجور اكبر كلاهما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار وينتج عن مثل هذا التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف انخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم عن طريق ربط الأجر المدفوع للعامل أيا كان موقع عمله بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار.

- **التضخم المشترك :**

ينشا هذا التضخم المشترك نتيجة لوجود تضخم الطلب وتضخم التكاليف بمعنى زيادة في حجم النقود المتداولة بين الأفراد والمؤسسات وبدون تغيير في حجم الإنتاج، أي ثبات في الإنتاج ويتوقف في نفس الوقت زيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور أو ارتفاع أسعار الأراضي أو ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية أو أسعار المواد الخام يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ولعلاج ذلك السبب من أسباب التضخم وهو التضخم المشترك لابد من إتباع سياسات تحد من حجم النقود المتداولة بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية في أن واحد.

- **التضخم المستورد :**

يعرف هذا التضخم المستورد على انه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، إي تستورد الدول وخاصة الدول النامية فعند ارتفاع مثلا أسعار النفط بعد سنة 1973 نتيجة لذلك ارتفعت جميع أسعار السلع في الدول المتقدمة مما كان لها الأثر على الدول النامية التي تستورد سلع كثيرة من الدول المتقدمة تكون مرتفعة الأسعار.

المطلب الرابع :

انواع التضخم :

هنالك عدة نظريات تفسّر ارتفاع الأسعار المؤدّي للتضخم ومن هذه النظريات نظرية الطلب والسحب فوفقًا لهذه النظرية فإنَّ السبب الرئيس لحدوث التضخم هو الزيادة العامة في الطلب على السلع والخدمات فعند تجاوز الطلب للعرض سترتفع الأسعار ، ويحدث التضخم وأمَّا النظرية الثانية فهي نظرية دفع التكلفة وتفسر هذه النظرية سبب حدوث التضخم الذي يعود إلى اضطرار الشركات لرفع أسعار السلع والخدمات بسبب زيادة تكاليف إنتاج هذه السلع والخدمات وأخيراً نظرية التضخم النقديّ التي تفسر حدوث التضخم بسبب الزيادة المفرطة في المعروض النقديّ الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائيّة للعملة وهنالك العديد من التصنيفات المعتمدة في تصنيف التضخم أشهرها تصنيف التضخم حسب سرعة ارتفاع الأسعار وفيما يأتي تفصيل لهذا التصنيف.

- **التضخم الزاحف :**

ويطلق على التضخم الزاحف اسم التضخم المعتدل، ويحدث هذا التضخم عند ارتفاع الأسعار بنسبة 3% سنويًا أو أقل من ذلك ووفقًا لمجلس الاحتياطي الفيدراليّ فإنَّه عند ارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسبة 2% أو أقل من ذلك فإنَّ هذا الارتفاع مفيد للنمو الاقتصاديّ كما أنَّ هذا النوع من التضخم المعتدل يجعل الأفراد متوقعين لحدوث استمراريّة في ارتفاع الأسعار ، وهذا التوقع يعزز الطلب فيقوم الأفراد بشراء السلع والخدمات في الوقت الراهن للتغلّب على الأسعار المستقبليّة المرتفعة لها وهذا الشراء سيقود التضخم بهذه النسب إلى التوسع الاقتصاديّ وتقوم أغلب الحكومات بتحديد نسبة 2% للتضخم كنسبة تضخم مستهدفة.

- **التضخم المتنقل :**

ويطلق عليه اسم التضخم القويّ أو التضخم المدمر ،الذي تتراوح نسبته بين 3-10% في السنة وهو مضرّ بالاقتصاد لأنَّه يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصاديّ بسرعة كبيرة وبنسبة عالية حيث يبدأ الأفراد فيه بعمليات شراء تفوق الحاجة وذلك لتجنب ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات في الوقت اللاحق والذي سيؤدّي إلى زيادة الطلب بشكل كبير جداً بحيث لا يستطيع المنتجون مواكبة هذا الطلب أي فإنَّ الطلب سيتجاوز العرض ومن ثمَّ ستصبح العديد من الخدمات والسلع بعيدة عن متناول الأفراد.

- **التضخم الراكض :**

عند ارتفاع التضخم إلى نسبة 10% أو ما يزيد عنها ستصبح هنالك فوضى عارمة في الاقتصاد وستقل القدرة الشرائيّة للعملة بشكلً لا يمكّن الموظفين من مواكبة الارتفاع في الأسعار والتكاليف والذي سيؤدّي إلى تجنب الاستثمار في هذه البلد وحرمانها من رأس مال الاستثمار كما ستوصف ملامح الاقتصاد بعدم الاستقرار.

- **التضخم المفرط :**

وهو أخطر وأهتك أنواع التضخم ففيه تبدأ الأسعار بالارتفاع بنسب تتجاوز أكثر من 50% شهريًا وهو حالة نادرة من التضخم وقد كان يحدث سابقاً في أوقاتي الحروب والثورات ويعود السبب في ذلك إلى طباعة الحكومة النقود بكميات كبيرة جداً لتغطية وتمويل تكاليف هذه الحروب ومن أشهر الأمثلة على هذا التضخم الجامح هو التضخم الذي حصل في فنزويلا في العقد الأول من القرن الحالي.

- **أنواع أخرى للتضخم :**

وهنالك أنواع أخرى للتضخم موضحة على النحو التالي:

- **تضخم الطلب والجذب :**

ويحدث هذا التضخم عند تجاوز الطلب على السلع أو الخدمات للقدرة الإنتاجيّة للمؤسسات فتؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار.

- **تضخم دفع التكلفة :**

عندما تزداد تكلفة الإنتاج بسبب الزيادة في أسعار المدخلات كالمواد الخام والعمالة والكهرباء والمياه والوقود وما إلى ذلك فيتم تحميل هذه الزيادة للمستهلك عن طريق رفع سعر المنتج.

- **التضخم الداخلي :**

ويحدث هذا بسبب التوقعات في ارتفاع الأسعار في المستقبل فيزداد الطلب في الوقت الحالي وتزداد الأسعار نتيجةً للزيادة في الطلب مما يؤدي إلى حدوث التضخم الداخليّ.

- **التضخم المصحوب بالركود :**

ويحدث مثل هذا النوع من التضخم المصحوب بالركود التضخميّ عندما يكون النمو الاقتصاديّ راكدًا ولكن لا يزال هناك تضخم في الأسعار وبشكل أوضح يحدث هذا التضخم عند عدم الزيادة في الطلب مع ارتفاع مستمرّ في الأسعار للسلع والخدمات بنفس الوقت

- **التضخم الأساسي :**

يقيس معدل التضخم الأساسيّ الارتفاع في أسعار جميع أنواع السلع والخدمات باستثناء الغذاء والطاقة وذلك لأنَّ لها مميّزات تميّزها عن السلع الأخرى بسبب الضرورة والحاجة الملحة لها والزيادة الطبيعيّة الموسميّة لها كأوقات الصيف أو الشتاء

- **تضخم الأجور :**

فعندما ترتفع أجور العمال بشكل منافس وأسرع من التكلفة المعيشيّة يحدث هذا النوع من التضخم في الأجور وهنالك ثلاث حالات لحدوثه أولها عند وجود نقص في العمالة على وظائف معّينة ويحدث النقص في العمالة عندما تكون البطالة أقل من 4 % وثانيها عند قيام النقابات العماليّ والجهات الحكوميّة والرسميّة بتحديد الحدّ الأدنى من أجور العمال بشكل أعلى من أيّ وقت سابق مثل التفاوض

الذي قامت به النقابات العماليّة على رواتب أعلى لعمال السيارات في التسعينيات وثالثها عند قيام العمال بالتحكّم بشكل فعال في رواتبهم ومثالها عندما يتحكم المدراء التنفيذيون بشكل فعّال في رواتبهم من خلال الجلوس في العديد من مجالس إدارة الشركات وجميع هذه الحالات تؤدي إلى تضخم الأجور

- **تضخم الأصول :**

تحدث فقاعة الأصول أو تضخم الأصول عند الزيادة المستمرّة في أسعار فئة واحدة من الأصول وغالباً ما يتم تجاهل الزيادة في الفئة الواحدة وحمل هذه الزيادة على أنَّها زيادة طبيعيّة لن تضر بالاقتصاد ككل ولا يتم اعتبارها كحالة تضخم لأنَّ الزيادة لم تكن في جميع أنواع السلع والخدمات ولكنَّ أزمة الرهن العقاريّ كانت عالية المخاطر وكذلك الأزمة الماليّة العالميّة اللاحقة التي أظهرت كيف يمكن أن يكون تضخم الأصول غير الخاضع للرقابة ضارًا .(https://rouwwad.com/، 2023)

المبحث الثالث علاقة السياسة النقدية بالتضخم :

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم حيث تتمثل هذه العلاقة في آلية معالجة الأوضاع التضخمية عن طريق السياسة النقدية وهي كلها من الممكن أن تؤدي إلى إعادة التوازن بين سوق السلع و الخدمات وبين سوق النقد من جهة أخرى .

أدوات السياسة النقدية :

من الممكن علاج التضخم عن طريق ما يعرف بأدوات السياسة النقدية المختلفة والتي قد تم التعرف على ماهيتها كل على حدى فيما سبق والتي تتمثل فيما يلي

- ✓ سعر معدل الفائدة.
- ✓ معدل الخصم.
- ✓ نسبة احتياطي القانوني.
- ✓ سياسة السوق المفتوحة.
- ✓ تاطير القروض .
- ✓ تنظيم اقتنائي للقروض .
- ✓ النسبة الدنيا للسيولة .
- ✓ الودائع المشروطة من اجل الاسترداد.
- ✓ قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية الخاصة .
- ✓ تاثير الادبي.
- ✓ الاعلام.

المطلب الأول الأدوات الكمية للسياسة النقدية :

تعتمد الأدوات الكمية على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بادراك الأهداف الوسيطية المتعلقة بالمجمعات النقدية ويسمح اللجوء إلى هذه الأساليب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض ومن أهم الأدوات الكمية

سعر معدل الفائدة، معدل الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة هذا ما سنتطرق له بالشرح فيما يلي :

1. سعر معدل الفائدة :

في حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة على الودائع لتحفيز الأفراد و المؤسسات لإيداعه أموالهم مما يؤدي إلى امتصاص اكبر قدر من السيولة في السوق و الاحتفاظ بها في البنك المركزي (سلوكي، 2017، صفحة 16)

بعني أخر رفع سعر معدل الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق مما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم (ارتفاع الأسعار)

2. معدل الخصم :

يستخدم بهدف مكافحة التضخم وذلك بقيام البنك المركزي بزيادة سعر الخصم ليزيد من كلفة خصم الأوراق المقدمة إليه من المصارف التجارية مما يساهم بزيادة كلفة الائتمان المصرفي ومن ثم انخفاض الطلب عليه وبالتالي تخفيض العرض النقدي كإجراء موجه لتخفيض الإنفاق الخاص أثناء التضخم (البار، 2017، الصفحات 74-75).

3. نسبة الاحتياطي القانوني :

في حالة التضخم وإذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه فسوف يلجا إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية ،مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة إذ قد تضطر البنوك التجارية إلى التوقف على منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها على البنك المركزي وهذا يقلل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار و التقليل من حدة الموجة التضخمية مصرفية المتطورة .(دحماني، 2018، صفحة 48)

4. سياسة السوق المفتوحة :

في حالات التضخم يدخل البنك المركزي إلى السوق الأوراق المالية بصفته بائع للأوراق المالية إلى البنوك التجارية وهذا يؤدي إلى انخفاض احتياطاتها النقدية وتدني قابليتها على الإقراض و التوسع في منح الائتمان وهذا بدوره يحد من التوسع في عرض النقد كما يؤثر البنك المركزي على حجم الودائع لدى البنوك التجارية عندما يبيع الأوراق المالية إلى الموجودات الاقتصادية غير المصرفية وفي كلتا الحالتين

يعمل البنك المركزي على الحد من قدرة البنوك التجارية من التوسع في منح الائتمان الذي يساهم في تقليل الإنفاق الكلي وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار. (البار، 2017، صفحة 77) .

المطلب الثاني الأدوات النوعية للسياسة النقدية :

تعرف بالأدوات الكيفية وهي قيام الحكومة بإعطاء تعليمات إلى البنوك التجارية حول القروض التي يجب منحها أو عدم منحها أو حول الأسعار التي يجب تقاضيها من المقترضين أو دفعها من المودعين أو أي من الأمور أخرى ذات صلة ب بالزبائن. (هاني، 2002، صفحة 140)

تتمثل في ما يلي :

1. تاطير القروض :

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم و ارتفاع الأسعار ، حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز ويمكن تعريفه على انه إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية من طرف السلطات النقدية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من البنوك التجارية وفق نسب محددة وفي حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك التجارية لعقوبات مختلفة واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية في التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية .

في حالة التضخم تعمل سياسة تاطير القروض منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي تكون سبب في إحداث التضخم بهذا تقوم بتقييد الائتمان نحو القطاعات التي تكون سبب في التضخم ويمكن أن تكون سياسة تاطير القروض متعلقة بمعيار القروض فتقوم بتقييد بعض القروض سواء كانت طويلة أو متوسطة أو حتى قصيرة الأجل. (البار، 2017، صفحة 81)

2. التنظيم الانتقائي للقروض :

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى التأثير على توجيه القروض نحو المجالات أو القطاعات المراد النهوض بها أو حتى تسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى أخر والتي تعتبر أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، لهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية بان تمنحه لعدد من المقترضين بالإضافة إلى تجديد مبالغ وتاريخ الاستحقاق و التعريف بالقروض ممنوعة التقديم .

الهدف الأساسي لهذه السياسة الانتقائية للقروض ، هو التأثير على توجيه القروض نحو قطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة وبصفة عامة فان هذه السياسة وضعت لدولة كانت تفضل التجارة الخارجية لو العقارية على حساب الصناعة و الزراعة المحلية. (البار، 2017، صفحة 82)

3. النسبة الدنيا للسيولة :

يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا تجنبا لإفراط البنك في

منح القروض خاصة تلك التي تتمتع بأصول مرتفعة السيولة بحيث يتم تجميد بعض هذه الأصول لدى البنوك التجارية ويمنع عليها استخدامها في منح القروض وهذا ما يساهم في الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الإقراض .(البار، 2017، صفحة 82)

4. الودائع المشروطة من اجل الاسترداد :

يستخدم هذا الإجراء لغرض دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة ، وبما أن المستوردين هم في غالب الحيان غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم ذلك إلى الإقراض المصرفي وهذا من شانه التقليل من حجم القروض الموجهة في الاقتصاد من جهة كما يؤدي إلى رفع تكلفة الواردات من جهة أخرى. (البار، 2017، صفحة 83)

5. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية الخاصة :

يقوم البنك المركزي باستخدام هذه الأداة عندما تكون أدوات السياسة النقدية غير فعالة وضعيفة التأثير على النشاط الاقتصادي ،ولهذا أعطيت صلاحيات للبنك المركزي للقيام ببعض العمليات المصرفية الخاصة كوسيلة لتحقيق السياسة الائتمانية بحيث يتدخل البنك المركزي لتقديم بعض أنواع التسهيلات التي تكون البنوك التجارية غير راغبة في تقديمها أو غير قادرة على تقديمها.

6. التأثير و الإقناع الأدبي :

تتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه الاقتراحات و نداءات و التحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقيد بالسياسات التي يرسمها البنك المركزي و المتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية و باحتياطاتها وودائعها النقدية وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الكساد ورفعها ، **في أوقات التضخم** يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طابع تفاهمي وتشاوري لا يتسم بالإجبارية في التطبيق تزداد فعالية هذه الأداة في محاربة التضخم إذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشي من الإلزامية. (دحماني، 2018، صفحة 48)

7. الإعلام :

يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور ، وبيان السياسة الائتمانية المستقبلية و الوقائع و الإجراءات التي سيتخذها وذلك دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية مع توفر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات. (دحماني، 2018، صفحة 49)

خلاصة الفصل الاول :

تعمل السياسة النقدية على تحقيق غايات السلطة النقدية ومقاصدها المختلفة والتي تسعى هي الأخرى الى تنظيم عرض النقود والاهتمام بالجانب النقدي كونه يمثل أحد أهم الجوانب في الدولة ، وذلك من خلال الأدوات التي تختص بها هذه السياسة و التي تتنوع بين أدوات كمية وأدوات نوعية إضافة إلى تلك القنوات التي تساعد على إبلاغ هذه السياسة، وباعتبار أن النقود هي الموضوع الرئيسي لهذه السياسة فقد نالت اهتمام العديد من التحاليل والتفسيرات الخاصة بالنظريات الاقتصادية كما نالت هذه السياسة جانب كبير من مجمل هذه التحاليل ولعل التحليل الكلاسيكي والكنزي وتحليل فريدمان كذلك من ابرز التحاليل التي ناقشت هذه السياسة نظرا لأهميتها البالغة في الاقتصاد ،وقد كان من الطبيعي بعد استكمال أوليات السياسة النقدية التوصل إلى أساسياتها التي توضح مختلف الأهداف الأولية و الوسيطية و النهائية لها والاتجاهات التي تصنف السياسة إلى اتجاه توسعي و اتجاه انكماشي واتجاه مختلط و كل هذه الاتجاهات تطبق حسب حالة الاقتصاد العامة و بما يتناسب مع ظروفه،كما تذهب أساسيات هذه السياسة إلى أبعد من هذا في توضيح شروط نجاحها الواجب توفرها والعمل بها لتحقيق المقاصد المرغوبة بها.

وكذا توصلنا إلى أن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنه ينجم عن مختلف أنواعه العديد من الآثار السلبية الضارة بهذه الحياة وهذا ما أدى إلى تضارب الآراء المفسرة له لمختلف المفكرين الاقتصاديين واختلاف وجهات نظرهم حوله، و أدى كذلك إلى البحث عن سبل مكافحة هذه الضارة بشتى الطرق والأساليب عن طريق مختلف السياسات النقدية والمالية وسياسات أخرى إذ يكمن في هذه السبل أنجع الأفكار المحاولة لحل هذه المشكلة الاقتصادية وبالتالي تحقيق استقرار أحد المتغيرات الكلية والوصول إلى التوازن الاقتصادي الذي يسعى اقتصاد أي دولة الوصول إليه.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد :

كون كل من موضوع السياسة النقدية و التضخم ذات صيت واسع وكما ذكرنا سابقا أنهما نالا اهتمام كبيرا من قبل الباحثين و الاقتصاديين فهذا أكيد يشير إلى أن لهما موسوعة جد عظيمة من ناحية الدراسات السابقة و الأبحاث هذا ما يعتبر مرجعا لنا في استكمال دراستنا على أكمل وجه .

يسعى هذا الفصل إلى تقديم مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالدراسة وكذا إبراز مدي أهميتها بالنسبة للبحث و الباحث بالإضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة و البحوث المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية والتي اطلع عليها الباحث ورأى أنها تثري البحث الحالي مع مقارنتها بالدراسة الحالية من خلال إبراز أهم مميزات هذه الأخيرة من حيث الأهداف و المنهجية المتبعة وحتى النتائج المحققة

المبحث الأول مفهوم الدراسات السابقة و أهميتها :

تحتل الدراسات السابقة مكانة هامة في البحث العلمي الأكاديمي كونها إحدى أهم عناصره وجزء لا يتجزأ من أساسيات المنهجية وقاعدة مهمة في إعداد وإنجاز الدراسات العلمية وهذا المطلب يتضمن بعض التعاريف المتعلقة بالدراسات السابقة ومدى أهميتها لدى الباحث.

المطلب الأول مفهوم الدراسات السابقة :

تعرف الدراسات السابقة بأنها الجهود البشرية السابقة التي بحثت الموضوع الذي يدرسه الباحث بعينه أو موضوعا مقاربا له من زاوية من الزوايا وفي ظرف من الظروف البيئية المتعددة مما تم نشره بأي شكل من الأشكال بشرط أن يكون مساهمة ذات قيمة علمية وقد يكون النشر بالطباعة أو بالمحاضرة أو الأحاديث المذاعة صوتا فقط أو صوتا وصورة أو تم تقديمها لمؤسسة علمية للحصول على درجة علمية أو على مقابل مادي أو بغرض الرغبة في المساهمة العلمية ولا يندرج تحت هذه الدراسات ما يعد كتبا دراسية أو مداخل لا تأصيل فيها أي مجرد تجميع لمعلومات متوافرة (سعيد اسماعيل، قواعد اساسية في البحث العلمي، 2010، صفحة 216)

وهي أيضا البحوث التي أجريت حول نفس موضوع بحثنا أو لها علاقة مباشرة به بجميع أبعاده أو بأهمها سواء كان مصدرها كتابا أو مجلة أو موقع إلكترونيا أو رسالة مذكرة جامعية (فضيل، 2014، صفحة 184)

وعلى حد تعبير الدكتور "رشيد زرواتي" هي تلك الدراسات التي تحترم القواعد المنهجية في البحث العلمي حيث يوجد هذا النوع في الرسائل الجامعية المجلات أو الكتب ونشير إلى الدراسات السابقة قد تكون مطابقة تماما للموضوع فيشترط بذلك أن يكون الاختلاف في ميدان الدراسة كما قد تكون مشابهة (رشيد، 2008، صفحة 212)

وبناء على ما ورد يمكن تعريف الدراسات السابقة إجرائيا كما يلي:

- ✓ هي كل ما كتب حول الموضوع بطريقة علمية.

المطلب الثاني دوافع أو أهمية ذكر الدراسات السابقة في البحث العلمي :

من شبه المستحيل البدء من الصفر في البحوث العلمية فالعلم تراكمي أساسا إلا أن الكثير من الطلبة الباحثين يتجاهلون أهمية الدراسات السابقة عند قيامهم ببحوثهم اعتقادا منهم بأن هذا الجزء من الأمور الشكلية يمكن تجاوزه أو تتم الإشارة إليه باختصار وهذا نتاج لعدم إدراكهم لدوافع وجود الدراسات السابقة في البحث.

هنا سنستعرض أهمية ذكر الدراسات السابقة في البحث :

- ✓ تعتبر مصدر هام للباحث في اختياره موضوع محدد وواضح ومضبوط.
- ✓ قاعدة انطلاق لأي دراسة علمية نظرية كانت أو عملية وفي كل المجالات.
- ✓ تمكن الباحث من الوصول لما يسمى بالفجوة المعرفية وذلك من خلال معرفة الثغرات أو الجوانب التي لم يسبق تناولها أو مناقشتها من قبل الباحثين الآخرين وهي بحاجة ملحة لمساهمة الباحث
- ✓ توسيع قاعدة معرفته ومعلوماته عن الموضوع الذي يكتب عنه.
- ✓ تساعد الباحث على تحديد أهداف بحثه بناء على ما انتهى إليه من تحديد الفجوة المعرفية.
- ✓ بلورة مشكلة البحث وتحديد أبعادها بشكل أكثر وضوح.
- ✓ تزويد الباحث بالجديد من الأفكار والإجراءات التي يمكن أن يستفيد منها في بحثه فقد تساعد البحوث السابقة في اختيار أداة و وسيلة أو تصميم أداة مشابهة لأدوات أخرى ناجحة استخدمت في تلك البحوث. (سعيد، 2012، صفحة 37)
- ✓ تساعد على رسم فكرة واضحة عن موضوع البحث ويمكن من التعرف على العناصر التي سيتم إدراجها في البحث نظرا لأهميتها وتوافر المعلومات عنها (عمار، 2001، صفحة 33)

تمكين الباحث من الوقوف على مختلف الصعوبات التي واجهت الباحثين السابقين وبأخطائهم من اجل تداركها.

وعموما نستطيع تلخيص دوافع استعراض الدراسات السابقة على حسب آراء بعض المختصين في:

- ✓ لا ينطلق أي بحث علمي من فراغ.
- ✓ يوجد الكثير من الكتابات حول موضوعات البحث تقريبا.
- ✓ لست وحدك من بحث الموضوع.

المبحث الثاني عرض الدراسات السابقة :

من خلال هذا الجزء سنقوم بتقديم وعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية وتحليلها ومناقشتها، بالإضافة إلى إبراز موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث الأهداف، الموقف المنهجي وكذا النتائج المحققة.

المطلب الاول عرض الدراسات السابقة :

يتضمن هذا المطلب عرضا لتشكيلة متنوعة من الدراسات السابقة التي اهتمت وعالجت نفس موضوع دراستنا من الأقدم إلى الأحدث :

- ✓ **دراسة الدكتور سايح حمزة** 2013-2014 الموسومة بعنوان :السياسة النقدية وأثرها على التوازن الاقتصادي الكلي حالة الجزائر (1980-2011)دراسة قياسية

عالجت هذه الدراسة إشكالية اثر السياسة النقدية في الجزائر على بعض متغيرات التوازن الاقتصاد الكلي (النمو ،التضخم، البطالة التوازن الخارجي) خلال فترة الدراسة 1980-2011 حيث تمثلت أهداف الدراسة لتوصل إلى :

- توضيح مفاهيم السياسة النقدية كإظهار فعاليتها ، باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الفعالة المستخدمة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي
- التعرف على مراحل السياسة النقدية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
- محاولة استخدام النمذجة القياسية لمعالجة موضوع السياسة النقدية بالجزائر خلال فترة الدراسة باستعمال طريقة التكامل المتزامن

ومن اجل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع استعمال أسلوب الاستقراء بغية وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع إضافة إلى استعمال الطرق القياسية و الإحصائية الضرورية

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها :

- يهدف التوازن الاقتصادي إلى الحد من التقلبات الدورية في الإنتاج و الأسعار والقضاء على البطالة وتعظيم مستوى التشغيل التام ورفع الناتج الداخلي الخام وتحقيق توازن العرض والطلب الكلي بين الإنتاج و الاستهلاك وبين الادخار و الاستثمار وبين الدخل و النقود .
- للسياسة النقدية دور فعال في تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي تساعدها في ذلك سياسيات اقتصادية أخرى أهمها السياسة المالية.
- من أكثر العمليات غير مباشرة التي يستخدمها البنك المركزي سياسة السوق المفتوحة لتغيير القاعدة النقدية وخاصة في الدول المتقدمة أما الدول النامية فلا يزال العمل بهذه الأداة ضعيفا لضعف

الأسواق المالية وبالتالي يكون سعر إعادة الخصم أكثر استعمالا بالإضافة إلى الأدوات الأخرى المباشرة منها وغير المباشرة .

- ✓ **دراسة عمران وليد**(2013-2014) الموسومة بعنوان دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر

عالجت هذه الدراسة إشكالية دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

حيث تمثلت أهداف الدراسة للتوصل إلى :

محاولة إبراز السياسة النقدية في الجزائر و دورها في القضاء على التضخم .

- محاولة معرفة أسباب الرئيسية للتضخم و وسائل مكافحته و نخص بالذكر أدوات السياسة النقدية و معرفة الآثار الناجمة عن هذه المشكلة في الجزائر .
- محاولة إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الوطنية من داخل التراب الوطني ، دون اللجوء إلى الحل من العالم الخارجي ، إلى جانب الرغبة في إنشاء سياسة نقدية اقتصادية حديثة ومضمونة الفعالية ، خاصة و أن الجزائر دولة آخذة في النمو ، فانفرادها بسياسة خاصة بها من شأنه أن يساهم في دفع عجلة التنمية لديها ، و الالتحاق بركب الدول المتقدمة .
- التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لمكافحة التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ومن اجل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، الذي يشتمل على "الوصف" إضافة إلى استعمال الطرق القياسية و الإحصائية الضرورية التي تخدم الموضوع .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها :

- معرفة نقاط الضعف للدول و التوجه نحو سياسة رشيدة تكون عن طريق دراسة السياسة النقدية التي تنتهجها الدول .
- إبراز السياسة النقدية الناجحة التي تساعد الدول على الخروج من أزماتها ، و معرفة السياسة الفعالة التي تصلح للتغلب على هذه الأزمات بهدف المعالجة .
- السياسة النقدية هي أكثر الوسائل تفضيلا في السياسة الاقتصادية ، و لكن نجاحها الكامل يرتبط بتوفر مجموعة من الشروط الهيكلية و الظرفية ، مثل تطور النظام المالي و خبرته في إدارة السيولة النقدية .
- اختلاف فعالية السياسة النقدية من دولة إلى أخرى و من نظام إلى أخر ، فالجزائر تملك سوق نقدية و مالية متطورة تضمن فعالية أدواتها النقدية ، إضافة إلى غياب الوعي المصرفي و المالي .

- انخفاض سرعة نمو الكتلة النقدية الراجع إلى تخلي الدولة عن الاستدانة من بنك الجزائر ، ذلك لأنها حصلت على موارد من إعادة جدولة ديونها الخارجية.

✓ **دراسة خليل احمد النمروطي** 2016 الموسومة بعنوان العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة (2000-2015)

عالجت هذه الدراسة إشكالية وجود معدل معين "عتبة" لتضخم تتغير عندها العلاقة بين التضخم و النمو لاقتصادي

حيث تمثلت أهداف الدراسة للتوصل إلى :

- دراسة ظاهرة التضخم وأثرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني وتحليلها في فترة 2000-2015 في كل من قطاع غزة و الضفة الغربية وفلسطين ككل .
- فحص إمكانية وجود معدل معين للتضخم تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في كل من قطاع غزة و الضفة الغربية وفلسطين ككل .
- التوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد المختصين في التعرف أكثر على ظاهرة التضخم وأثرها على اقتصادنا الوطني .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها :

- عدم وجود معدل تضخم معين تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو في فلسطين ككل .
- للتضخم أثار سلبية في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية قد يعود ذلك إلى اختلاف مصدر الطلب الكلي و التفاوت في الظروف الاقتصادية والحركة التجارية لكلا المنطقتين .

✓ **دراسة عمران فوزية** (2018-2019) الموسومة بعنوان دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

عالجت هذه الدراسة دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2016

حيث تمثلت أهداف الدراسة للتوصل إلى :

يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تتمثل في إلى أي حد يمكن أن تساهم السياسة النقدية في مكافحة التضخم وإسقاطه على واقع الجزائر في ظل هذه الظاهرة

- معرفة وتحليل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة

ومن اجل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى استعمال الطرق القياسية و الإحصائية الضرورية التي تصب في إثراء الموضوع .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها :

- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من اجل تحقيق لاستقرار الاقتصادي
- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يكمن الفرق بينهما في طريقة التأثير
- يعتبر التضخم ظاهرة قيد الدراسة والاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة و السياسة الاقتصادية بصفة عامة .

✓ **دراسة دحماني رابح** (2018-2019) الموسومة بعنوان اثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة 1980- 2017

عالجت هده الدراسة إشكالية مدى تأثير السياسة النقدية ممثلة بمتغيرات عرض النقود على معدل التضخم في الجزائر

حيث تمثلت أهداف الدراسة للتوصل إلى :

- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول التضخم والسياسة النقدية .
- إبراز أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر .
- عرض أهم الدراسات التطبيقية والنظرية السابقة حول السياسة النقدية والتضخم .
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير السياسة النقدية على التضخم.

ومن اجل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم والنظريات كما اعتمد على الأسلوب القياسي التحليلي وهذا بالاعتماد على برنامجEviews9.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها :

- تبيَّن أن التضخم وطبقا التعاريف المختلفة بحسب الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية أو بحسب خصائصه، إن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام لأسعار عبر الزمن، والذي ينتج عن فائض الطلب الكلي على العرض الكلي، أما التضخم كظاهرة نقدية فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار
- تتسم أدوات السياسة النقدية بالفعالية في معالجة الضغوط التضخمية أكثر منه في حالات الكساد و ذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في ارتفاع التضخم.
- لم تعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم إلى بصدور قانون النقد و القرض 90-10 ، إذا أعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر و أصبح يتوفر على دراية عالية

من الاستقلالية في إعداد وتنفيذ السياسة النقدية ، وبعد صدور هذا القانون أصبحت أهداف السياسة النقدية واضحة المعالم ، وأدت هذه الإصلاحات إلى تسجيل نتائج مقبولة فقد عرف التضخم مستويات مقبولة 5 %كما خطط له و حدث ضبط للكتلة النقدية كما تم تكوين احتياطات قدرت ب 84.6 مليار دولار.

- ✓ **مقالة بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز** 2008 الموسومة بعنوان السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلا فترة (1990-2006)

تم نشرها في مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد41

حيث تمثلت أهداف هذه المقالة للتوصل إلى :

تقييم مدى فعالية هاتين السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في مرحلة انتقاله إلى اقتصاد السوق .

ومن اجل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت هذه المقالة الاقتصادية إلى عدة نتائج من أبرزها :

- تعتبر السياسة النقدية من بين السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر .
- لا تتوفر الشروط في الوقت الحاضر لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر ولكن يمكن اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية مستقبلا .

- ✓ **مقالة الطاهر جليط و الهام لحام** 2020 و الموسومة بعنوان تقييم فعالية سياسة التضخم في الجزائر

تم نشرها في المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية المجلد 3 العدد 2

عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر

حيث تمثلت أهداف هذه المقالة للتوصل إلى :

- تتمثل أهداف الدراسة في نقطتين أساسيتين الأولى في الكشف عن أهم الصعوبات و التحديات التي تواجه السياسة النقدية لضمان فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر والثانية في بناء نموذج اقتصادي قياسي لتقييم مدى فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر عن طريق مجمع العرض النقدي بالمفهوم الواسع.
- ومن اجل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبلورة الإطار النظري لهذه الدراسة أما في الجانب التطبيقي تم استخدام الأسلوب القياسي.

وقد توصلت هذه المقالة الاقتصادية إلى عدة نتائج من أبرزها :

- استهداف التضخم عبارة عن إطار للسياسة النقدية يتمكن البنك المركزي من خلاله تحقيق انخفاض معدلات التضخم في المدى القصير، والوصول إلى المحافظة على استقرار الأسعار .
- تتوقف فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم على توفر مجموعة

من الشروط تتمثل في الشروط العامة والشروط الأولية.

- من الصعب تطبيق سياسة استهداف التضخم بالجزائر وذلك راجع إلى كون السياسة

النقدية تواجهها تحديات وصعوبات كثيرة أهمها عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة، تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبيرة للخارج و ارتفاع الدعم الحكومي للسلع.

✓ **مقالة بن العايب عبد العزيز و د.كبير مولود** 2021 الموسومة بعنوان اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال (1980-2019) تم نشرها في مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية المجلد 05 العدد1 ص 99-113

عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى تأثير المتغيرات في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر

حيث تمثلت أهداف هذه المقالة للتوصل إلى :

- قياس اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خال الفترة (1980-2019)

ومن اجل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الوقائع، وكذا المنهج الاستقرائي الاستنباطي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة.

وقد توصلت هذه المقالة الاقتصادية إلى عدة نتائج من أبرزها :

- اختبار الحدود وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل تمثلت في معامل تصحيح الخطأ حيث سمح بمعالجة أخطاء الأجل القصير ب٪33 في الأجل الطويل لكل سنة.
- أوضحت نتائج تقدير نموذج طويل الأجل وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأمد الطويل وهذا ما يتطابق مع أفكار الكلاسيك والكينزيين والنقديين والعديد من منظري أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية، أما في الأمد القصير فقد لوحظ الأثر السلبي للتضخم في الفترة الحالية في حين نجد الأثر الايجابي في الفترتين السابقتين :

مما يدل على محاولة السلطات التأثير على التضخم للزيادة في معدل النمو الاقتصادي، وقد تطابقت نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة في الدول النامية .

- كذلك توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي لمتغير رأس المال الثابت ومتغير الانفتاح التجاري، و يعود هذا الأخير في أثره الايجابي إلى ارتفاع أسعار البترول خلال اغلب فترات الدراسة.

- في حين أثبتت نتائج اختبارات صلاحية النموذج انه يمكن الاعتماد على نتائج المعلمات طويلة الأجل والقصيرة من اجل التشخيص السليم.

✓ **مقالة يوسفي رقية وداد و بونوة سكينة** 2022 الموسومة بعنوان سياسة استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2021)تم نشرها في المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة المجلد 16 رقم 2 عالجت هذه الدراسة إشكالية اثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة 2001-2021

حيث تمثلت أهداف هذه المقالة للتوصل إلى :

- معرفة تطور عرض النقود خلال فترة الدراسة في الجزائر .
- معرفة تطور معدلات التضخم خلال الفترة المحددة في الجزائر.
- معرفة اثر بين عرض النقود ومعدلات التضخم في الجزائر باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط

وقد توصلت هذه المقالة الاقتصادية إلى عدة نتائج من أبرزها :

- التعرف على مفهوم ظاهرة التضخم و السياسة النقدية
- التوصل إلى أسباب ارتفاع التضخم والتي لا تنحصر فقط على نمو الكتلة النقدية M2 وإنما تعددت الأسباب منها التضخم المستورد العجز الموانئ التأثر بمختلف الأزمات

المطلب الثاني موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

بعد أن تم تقديم عرض لمجموعة من الدراسات السابقة والتي كان لها اثر في إثراء الدراسة الحالية المعنونة باليات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) تبين لنا أن هذه الدراسات اختلفت في مجموعة من النقاط كما اتفقت في أخرى وفيما يلي سنقوم بتحليل ومناقشة هذه الدراسات وإبراز موقع الدراسة الحالية من سابقاتها من حيث الأهداف الموقع المنهجي وكذا النتائج المحققة .

المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :

✓ **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :**

تشابهت الدارسات السابقة مع الدراسة الحالية في العديد من الأشياء منها:

من تشابهت معها في نفس العنوان.

من تشابهت معها في نفس المتغيرات.

من تشابهت معها في نفس الهدف.

من تشابهت معها في النتائج المتوصل لها وكذا المنهج المتبع.

عرض لبعض أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :

- ✓ حيث تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة عمران وليد في العنوان وكذا الأهداف المراد الوصول إليها .
- ✓ أيضا تشابهت مع **دراسة خليل احمد النمر وطي** من حيث دراسة المتغير التابع التضخم.
- ✓ أيضا تشابهت مع **دراسة عمران فوزية** من حيث العنوان وكذا بعض النتائج المتوصل لها
- ✓ تشابهت أيضا مع **دراسة دحماني رابح** من حيث المنهج المتبع في الدراسة .

أوجه الاختلاف : هناك العديد من الاختلافات بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة ومن هذه الاختلافات مايلي :

الجدول رقم 02 يمثل اوجه اختلاف بين الدراسة الحالية وسابقاتها .

أوجه المقارنة	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان	تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة (2000-2022)	اختلفت الدراسات السابقة من فترة إلى أخرى
من حيث المنهج المستخدم	تم إتباع المنهج الوصفي و التحليلي و القياسي	اختلفت المناهج المتبعة من دراسة إلى أخرى
من حيث نموذج الدراسة	تم استخدام نموذج المربعات الصغرى و ARDL الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة	تباينت الدراسات القياسية في استخدام نماذج VCMو VARوكذا ARDL
من حيث الهدف	هدفت الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على مدى نجاعة آليات السياسة النقدية في علاج و الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-	اختلفت الأهداف من دراسة إلى أخرى بسبب اختلاف الفترات المدروسة وكذا الطرق المتبعة

	2022)وكذا التوصل إلى العلاقة بين السياسة النقدية و التضخم	
من حيث النتائج المتوصل لها	وجود ثاثير السنوات السابقة على السنوات الجارية.	توصلت الدراسات السابقة إلى العديد من النتائج حيث اختلفت من واحدة إلى أخرى غير أنها وفي مجملها تصب في نفس المجرى

المصدر من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة ومناقشتها، يتبين أن هناك اختلاف فيما بينها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى تنوع الأساليب الإحصائية والقياسية المعتمدة في الدراسة، أو إلى اختلاف العينات وبلدان محل الدراسة .

حيث أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها العام من حيث المتغيرات المدروسة في حين تختلف معها في الهدف المراد تحقيقه إذ تتميز عن غيرها من الدراسات لكونها شملت محاور جديدة لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، والتي يمكن اعتبارها كفجوات بحثية، سوف تهدف هذه الدراسة لمعالجتها ونشير إليها كما يلي:

- ✓ عالجت هذه الدراسة مشكلة بحثية لمتغير أكثر حداثة قدرة آليات السياسة النقدية في الحد من التضخم في فترة حديثة(2000-2022).
- ✓ اعتمدت هذه الدراسة على التضخم كمتغير تابع واثر المتغير المستقل عليه والذي يعرف بالسياسة النقدية و آلياتها.
- ✓ اعتمدت على دراسة عينية للمتغيرات وإحصائياتها تحليلها تحليل عيني ثم التدقيق أكثر بطرق قياسية.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لآليات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (2000-2022)

تمهيد :

احتلت السياسة النقدية صدارة في قائمة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات تزامنت مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، فقد كانت بدايتها مع صدور قانون القرض و العرض 90-10 سنة 1990 ، حيث أدخلت عليه بعض التعديلات في بداية الألفية الثالثة، ثم تم إلغاؤه سنة 2003 ، كما شهدت بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية، لهذا سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسة النقدية في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائلها وتحديد أهدافها النهائية بدقة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لقانون النقد و القرض وما صاحبه و دراسة تحليلية قياسية لآليات السياسة النقدية في ضبط التضخم في فترة الدراسة.

المطلب الأول الإطار القانوني قبل قانون النقد و القرض 90-10 :

تميز النظام المصر الجزائري بعد الاستقلال بمشروع تحول الهياكل الموروثة عن الاستعمار، فتم بذلك فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الفرنسية في 29 أوت 1962 ، وفي 23 ديسمبر من نفس السنة تم تأسيس البنك المركزي الجزائري، و عام 1964 قام بإصدار العملة الوطنية وهي الدينار الجزائري، و تمت هذه المرحلة أيضا ميلاد القطاع العمومي الذي كان متكون من مؤسسات صناعية وضعت تحت تصرف الدولة (سعيدة، 1989، صفحة 20)

وبعد الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي خاصة الإصلاح المالي لسنة 1971 واندماج بعض البنوك الجديدة في الساحة الاقتصادية الوطنية، تمت المصادقة على القانون رقم 86/12 المؤرخ في في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض والذي كان يهدف إلي تغيير جذري داخل المنظومة البنكية السابقة من إجراء إلزام البنوك بان تأخذ كل التدابير اللازمة لتغطية خطر عدم استرداد ومتابعة القروض الممنوحة، في نفس الوقت استعاد البنك المركزي صلاحياته، خاصة ما يخص تطبيق السياسة النقدية (مجدوب، 2012، صفحة 95)

يمكن إيجاز أهم مبادئ وقواعد الأساسية التي تضمنها القانون فيما يلي (بالعزوز، 2004، صفحة 42_183)

- ✓ تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمار وإشراك الجهاز البنكي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية إلا أن، القانون لم يوضح آليات تنفيذ ذلك.
- ✓ أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك.

- ✓ بموجب هذا القانون تم فصل البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.
- ✓ أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما يسمح لها بإمكانية تسليم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانه أن يقوم بإحداث الائتمان دون تحديد مدته وشكله.

بعد هذا الإصلاح صدرت قوانين أخرى عام 1988 التي جاءت بأحكام أخرى، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد فكان إلزاما أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين والتنظيمات بالشكل الذي يسمح باستخدام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتهم للقانون 68-12 المتعلق بقانون النقد و العرض وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي نص عليها في النقاط التالية: (بالعزوز، 2004، الصفحات 184-185)

- ✓ إعطاء استقلالية للبنوك إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات.
- ✓ دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن الاقتصاد الكلي.
- ✓ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إلى قواعد التجارة ابتدأ من هذا التاريخ، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه مبدأ الربحية والمر دودية.
- ✓ يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل أو خارج التراب الوطني.
- ✓ يمكن لمؤسسات القرض أن تلجا إلى الجمهور من اجل الاقتراض على المدى الطويل، كها يمكنا أن تلجا إلى طلب ديون خارجية.

قانون النقد والعرض 90-10 :

كل الإصلاحات التي جاءت في فترات السابقة لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامهم كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق فعالية اكبر

فجاء قانون النقد والقرض 90-10المؤرخ في 14 افريل 1990 على مسار تطور جديد لنظام المصرفي الجزائري إذ تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي مكانته وكل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.

كما فصل بين دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا كل سنة وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14-04-1990، كما انه الغي الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

اولا مضمون قانون النقد و القرض :

1. استقلالية البنك الجزائري :

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المادة 11، 1990/14/04، صفحة 13)

وأصبح يخضع لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجر وتعود ملكية رأسماله كاملة للدولة، فتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار القانون 90-10 فيما يلي (مجدوب، 2012، الصفحات 44-99)

- يقوم بتنظيم التداول النقدي وتسيير ومراقبة منح الائتمان وتسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف.
- الحق قي الاحتكار لعملية الإصدار النقدي والذي تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية.
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم و إقراض البنوك والمؤسسات المالية.
- يقوم بجميع عمليات شراء وبيع، الرهن واقتراض العملات الأجنبية لحسابات الخزينة العمومية.
- يمنح البنك المركزي قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في اجل أقصاه سنة واحدة.
- تحدد التسبيقات التي يقدمها البنك للخزينة العمومية بنسبة 10 %من إرادات العادية لأخر سنة مالية نافدة الإصدار النقدي الزائد.

2. مجلس النقد والقرض :

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها القانون بالنظر إلى مهام التي وكلت إليه والسلطة الواسعة التي منحت له، فيودي مجلس النقد والقرض وظيفتين :وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر، ووظيفة السلطة النقدية في البلاد ويتشكل هذا المجلس من:

المحافظ ونوابه :يعين المحافظ بمرسوم رأسي لمدة ستة سنوات وله ثلاث نواب يعينون بمرسوم رئاسي، موظفون سامون وعددهم ثلاث يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم وخبراتهم في ميدان الاقتصادي.

3. اللجنة المصرفية :

نص عليها قانون النقد والقرض حيث جاء في مادته 143" : تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخلفات المثبتة." (المادة 11، 1990/14/04، صفحة 7)

ثانيا مبادئ قانون النقد والقرض :

أما بالنسبة للمبادئ التي جاء بها فيمكننا اختصارها فيما يلي :

1. الفصل بين الدائرة الحقيقية و الدائرة النقدية :

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط ومثل هذه القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية.

2. الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة المالية :

وذلك بالفصل بين صلاحيات الخزينة العمومية والبنك المركزي، أي تحقيق استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة، وهذه الأخيرة أصبحت وفقا لهذا القانون ملزمة بتقليص ديونها اتجاه البنك المركزي وكذا تسديد المتراكم عليها، هذا من شانه أن يؤدي إلى تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد، وأصبحت هذه العملية من اختصاص البنوك التجارية التي أعطيت لها صلاحية منح القروض على أساس الجدوى الاقتصادية للمشاريع لا على أسس إدارية.

3. اعتبار السلطة النقدية سلطة نقدية وحيدة ومستقلة :

كل مبادئ قانون 90-10اعادت الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد بعدما كانت مهمشة طيلة عقود من الزمن، ونتيجة لذلك أعيد للبنك المركزي مهامه ووظائفه التقليدية والتي منها : (لطرش، 2003، الصفحات 206-207)

- إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- تحديد قيمة وشكل حجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- شروط كيفية مراقبة صنع وإتلاف الأوراق والقطع المعدنية منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية.
- الترخيص بفتح اعتماد مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية.

ثالثا أهداف قانون النقد والقرض :

إن قانون النقد والقرض من خلال إصداره يهدف إلى تحقيق عدة أهداف لعلى من أهمها ما يلي : (مجدوب، 2012، صفحة 104)

- إدراج قواعد السوق، أن هذا القانون صدر نتيجة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.

- التطهير المالي، في هذا الصدد وضع القانون أسس جديدة للعلاقة بين البنوك، و زبائنها ووضع مبدأ تسديد القرض من طرف المقترض نفسه وليس من طرف الخزينة العمومية.

المطلب 3 الإصلاحات بعد قانون 90-10 :

تستدعي التطورات الاقتصادية الدولية بالضرورة تفعيل مختلف الآليات لمساعدة وعصرنة النظام المصرفي الجزائري لكي يصبح قادر على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ودعم النمو .ونذكر من ذلك الخصخصة، حيث أن أهداف عملية الخصخصة هو توفير الظروف لفتح رأس مال المصارف العمومية أمام المتعاملين، وتماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ومع ذلك فان تشخيص الوضع الاقتصادي الذي هيمن في السنوات الأخيرة نتج عنه سيطرة للقطاع العام المتبع الذي رغم المحاولات المختلفة لإصلاحه فتميز بما يلي:

- تبعية كبيرة لأسواق الخارجية.
- عرض المنتجات والخدمات غير كافية للطلب الوطني.
- تكنولوجية قديمة.

ولعلى من بين الإصلاحات بعد قانون 90-10مايلي :

إصلاح نظام الصرف :فابتدأ من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرن من خلال عقد عدة جلسات لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر فقد كان يتم تحديد سعر الصرف لبيع المعاملات يوميا بناء على العروض المقدمة من البنوك التجارية بداية كل جلسة.

وكان من الخطوات المهمة التي اتخذت في جانفي 1996 استحداث سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك والذي يسمح فيه للبنك التجاري والمؤسسات المالية بان تحتفظ بمراكز العملات أجنبية وإعادة توطين حصيلة الصادرات من خلال سوق النقد.

تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001 :

نتيجة وجود عدة نقائص في تطبيق قانون النقد والقرض 90-10

قامت السلطات بإجراء عدة تعديلات على القانون بإصدار الأمر 01-01 المؤرخ 27 فيفري 2001 حيث مس هذا التعديل وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي فقط دون المساس بصلب القانون ومواده، حيث قام هذا التعديل بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر وإدارة مجلس النقد والقرض، فأصبح بموجب هدا التعديل تسيير بنك الجزائر وإدارته ويتولاها محافظ البنك ونوابه الثلاث ومجلس الإدارة و مراقبان.

مجلس الإدارة بموجب هذا التعديل يتكون من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ أعضاء، وثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية

أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب هذا التعديل من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات

.يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية (الجريدة، 2001، صفحة 4)

- ✓ إصلاحات وتعديل القانون النقد والقرض لسنة 2003 :نتيجة التطور الحديث للمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، والانفتاح المتزايد لقطاع الخدمات على الاستثمار الدولي، يلزمان الجزائر بتطوير سياستها ولاسيما من ناحية سعر الصرف فجاء الأمر03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الموافق ل 270 جمادى الثاني 1424المتعلق بقانون النقد والقرض ولعلى هذا القانون كان يسعى إلى تجسيد الأهداف التالية : (الجريدة، 2003، صفحة 4)
- ✓ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل .
- ✓ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة المجال المالي .
- ✓ ضمان حماية أفضل للبنوك، والساحة المالية والادخار العمومي .

وأخيرا يسعى إلى تطوير و عصرنة نظام الدفع حيث عرف نظام الدفع على أن مجمل الأدوات والوساطات والجزاءات التي تساعد على معالجة عمليات الدفع بمختلف المعاملات داخل الاقتصاد، وتتركز هذه النظم على إرسال معلومات المتعلقة بعملية الدفع، ومراعاة أهمية عصرنة وتطو ير نظم الدفع وتنوع النشطاء والمتدخلين فانه ينبغي أن تستفيد من تكفل على أعلى مستوى. (الجريدة، 2003، الصفحات 09-47)

مطلب 3 أهم تعديلات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 :

بعد أكثر من عشرية من تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض الصادر أفريل 1990 ،تم إدخال العديد من التعديلات النقدية خلال الفترة الممتدة من2000الى 2022 والتي سوف نتطرق إليها على النحو التالي :

التعديلات النقدية في الجزائر من 2000-2004 :

خلال الفترة الممتدة من (2000-2004) طرأت مجموعة من التعديلات النقدية في الجزائر والتي نوجزها فيما يلي :

خلال الفترة الممتدة من (2000-2004) طرأت مجموعة من التعديلات النقدية في الجزائر والتي نوجزها فيما يلي :

- إصدار النظام 2000-01 المؤرخ في فيفري 2000 المتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض والمصارف .

- صدور الأمر 01-01 المعدل و المتمم للقانون 90-10 و المؤرخ في 27 فيفري 2001 حيث مس هذا الأمر الرئاسي وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون و موارده المطبقة حيث بعدما تم التقليل من أهمية وزارة المالية، أثبت بنك الجزائر بعد سيطرة دامت عشرية كاملة عدم فعاليته تحقيق عدة أهداف مسطرة، تم إحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقرض 90-10 عن طريق إصدار الأمر 01-01 حيث قام بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض فتسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاه كل من:

✓ محافظ بنك الجزائر.

✓ ثلاثة نواب للمحافظ.

✓ مجلس الإدارة بدلا من مجلس النقد والقرض.

✓ مراقبان (عبد الرزاق، 2014، الصفحات 120-121)

أما مجلس الإدارة يتكون من:

✓ المحافظ رئيس.

✓ نواب المحافظ كأعضاء.

✓ ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية .

أما مجلس النقد والقرض يتكون من:

✓ أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.

✓ ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.

- إصدار التعليمة رقم 02-2000 المؤرخة في 11افريل 2002،المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية عن طريق مناقصات فورية في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل سعر الفائدة محدد لكل عملية
- صدور الأمر 03-11 المعدل و المتمم للقانون 90-10و المؤرخ في 26 أوت 2003 ففي ظل هشاشة الجهاز المصرفي مقارنة بالتحولات الاقتصادية العالمية وظهور فضيحتي بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري ادخل العديد من التعديلات على قانون النقد و القرض بموجب هذا الأمر تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي : (بقيق، 2015، الصفحات 326-328)

تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته من خلال:

✓ التفرقة على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض .

✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض .

✓ تأسيس هيئة للرقابة .

- ✓ تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية .
- ✓ تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة المجال المالي وذلك من خلال :
- ✓ إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر المواد من 28 إلى 31
- ✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والمديونية الخارجية .
- ✓ التداول الجيد للمعلومات المالية .
- ✓ توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين وذلك من خلال :
- ✓ تعزيز الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرتها وإقرار العقوبات الجزائرية على مخالفيها المواد82-95
- ✓ تشديد العقوبات على كل الانحرافات أو التجاوزات في ممارسة المهنة المصرفية.
- ✓ يمنع على البنوك تمويل نشاط المؤسسات التابعة لمسيريها أو المساهمين فيها.
- ✓ تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.
- ✓ المساهمة في صندوق ضمان الودائع، بحيث تلتزم البنوك بالمشاركة هذا الصندوق بعلاوة ضمان سنوية بنسبة 1%على الأكثر من مبلغ ودائعها
- ✓ إصدار النظام 04-02 المؤرخ في 04 مارس المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإجبارية الدنيا

التعديلات النقدية في الجزائر من 2005الى 2009 :

تضم هذا الفترة مجلة من التعديلات تمثلت فيها يلي :(رسول، 2017، صفحة 152)

- إصدار التعليمة رقم 04-05 المؤرخة في جوان 2005 المتعلقة بالتسهيلة المغلة للفائدة
- إصدار التعليمة 13-07 المؤرخة في 27 ديسمبر 2007 المعدلة و المتممة لتعليمة 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية وفقا لمادة 03 من هذه التعليمة حدد معدل الاحتياطي الإجباري عند 8%
- إصدار التعليمة رقم 02-08 المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة للتعليمة رقم 01-05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية تحدد هذه التعليمة مكافأة الاحتياطات الإجبارية بنسبة 0,75%
- إصدار النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية بحيث يحدد هذا النظام بشكل خاص مايلي (الجزائر، 2012، الصفحات 175-176)

- ✓ الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن أن تتعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها.
- ✓ الأوراق المؤهلة التي يقبلها بنك الجزائر في السوق النقدية.

- ✓ التسهيلات الدائمة(تسهية التسليفة الهامشية، تسهية الودائع المغلبة للفائدة)التي تتم بمبادرة من المصارف بصفتهم أطراف مقابلة لعمليات السياسة النقدية.
- ✓ إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، وإجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية.

التعديلات النقدية من 2010الى 2017 :

تضم هذه الفترة مجموعة من التعديلات النقدية نوجزها ما يلي:

إصدار الأمر رقم 10-04 المؤرخ في أوت 2010المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوي الإرساء القانوني لاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار الأسعار (اسمهان، 2015، صفحة 329) أدت الأوضاع الصعبة التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة للصدمات الخارجية الحادة الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، إلى قيام السلطات العمومية بمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للخروج من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، ولهذه الأسباب قررت الحكومة اللجوء إلى أداة تمويل تم استعمالها في السنوات الأخيرة عبر العالم والمعروفة تحت اسم " التمويل غير التقليدي " أو " التسهيلة الكمية" ، حيث أن هذه الأداة ظهرت لأول مرة في اليابان سنوات التسعينات، كما استعملت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم أوروبا بعد الأزمة المالية التي ظهرت سنة 2008 ، وقصد إدراج أداة التمويل الجديدة هذه تم تعديل قانون النقد و القرض بتاريخ 11 أكتوبر 2017 وذلك من خلال إصدار القانون17-10 الذي يتمم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث يعد هذا التعديل الأخير تعديلا ذو طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودً في الزمن، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة وهي المادة رقم 45 مكرر .لا يؤثر مضمون بقية أحكام قانون النقد و القرض (ابو بكر، فبراير 2018، الصفحات 201-202)

وعليه تنص المادة الأولى من القانون رقم 17-10 سابق الذكر على مايلي بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار وتنبغي الإشارة إلى أن المصادقة على هذا التعديل تأتي في ظل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذين يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع نقود المحفوفة بالمخاطر، والتي

ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار، وإخلال كبير بدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.

التعديلات النقدية في الجزائر من 2018-2022 :

تضمنت هذه الفترة (2018-2020)مجموعة من التعديلات النقدية التي نوجزها في مايلي :

النظام رقم 2018-03 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018 المتعلقة بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المثالية العاملة في الجزائر.

المرسوم الرئاسي المؤرخ 18 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 15 ديسمبر سنة 2019 و المتخذ من تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر.

نظام رقم 20-09 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 28 ديسمبر 2020 يعدل و يتمم النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي سنة 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها و إجراءاتها المعدل و المتهم بالمادة 20 مكرر و تحرير كما يأتي:

"المادة 20 مكرر : المعدل المطبقة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، بصفة دورية بتعليمة من بنك الجزائر.

المطلب 4 أهداف السياسة النقدية في الجزائر :

تظهر أهداف السياسة النقدية في الفقرة الأولى من المادة 35 من الأمر القانوني رقم 03/11 المتعلق بالنقد والقرض والتي جاء فيها "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

وعليه يظهر أن هدف السياسة النقدية يتمثل في استغلال الموارد الإنتاجية من أجل تحقيق النمو والذي يوافق هدف التشغيل الكامل، و كذلك هدف الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد والذي يوافق هدف الاستقرار العام للأسعار وسعر الصرف.

1. استقرار مستوى العام للأسعار محاربة التضخم :

إن استقرار الأسعار ومحاربة التضخم في الجزائر لم يكن بشكل أولوية، ولم تكن أي خطة لمكافحة التضخم، لأن الانشغال أنداك هو تصنيع البلاد فالتضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القدرة الشرائية، على غرار ذلك تعددت أسباب التضخم في الجزائر، وتتعداها من السبب النقدي إلى أسباب مؤسساتية وهيكلية، لذا تتدخل السلطات المشرفة على السياسة النقدية في الجزائر، لمعالجة أسباب التضخم النقدية، بصفة مباشرة وغير مباشرة.

ومع صدور قانون النقد والقرض 90-10بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد (لكحل، 2017، صفحة 61)

2. تحقيق النمو الاقتصادي :

بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات، وفي هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق الاستعداد الائتماني إلى برنامج التعديل الهيكلي، ودلت التجارب التاريخية على أن تطبيق برنامج التقويم هذا ينتج عنه أثار انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة إقرار التوازنات، ويتطلب ذلك الشروط الضرورية للإنعاش، لأن عملية السياسة النقدية عندما تنصب على خفض العجز المالي والتضخم، سينجم عنه خفض القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي وباستقرار التطورات في الناتج المحلي في الجزائر الذي عرفت فيه عدة تذبذبات.

3. هدف التشغيل :

يرتبط هدف التشغيل في تحقيق النمو الاقتصادي لذا فان تحقيق هذا الهدف ينعكس إيجابا على هدف التشغيل والعكس صحيح، ويظهر ذلك من خلال الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة من 8,24 % سنة 1994 إلى 28% سنة 1995 ثم 29,5% سنة 2000 ثم انخفاض معدلات البطالة الأمر الذي يعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب في القوى العاملة لارتباطها بعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية ، حيث سجلت انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 2000 إلى سنة 2009 من نسبة 29,5 إلى نسبة 10,2% سنة 2009 ويعد هذا الانخفاض شيئا منطقيا إذا تبرره السياسة التوسعية المطبقة منذ عام2000 الأمر الذي ينعكس إيجابا على الطلب الكلي و الاستثمار والعمالة والتي تزامنت مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 حيث مع نهاية هذا البرنامج انخفضت نسبة البطالة إلى

17,7%سنة 2004 ،وقد استمرت في الانخفاض عاما بعد عام خاصة مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي بنسب انخفاض مستقرة مقدرة ب 19,6%،4,06%، 4,23%، 9,73% خلال الفترة 2005-2009 وكان للقطاع خارج المحروقات الفضل في ذلك خاصة قطاعي البناء والأشغال العمومية كذلك قطاع الصناعة الذي نمى ب 4,4% سنة 2008 مقابل 0,8% سنة 2007

وإجمالا لا يمكن القول أن السياسة النقدية ومن خلال مختلف أدواتها كانت فعالة في تحقيق كل أهدافها، لأن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد من فعاليتها، وبالتالي نستنتج أن

فعالية السياسة النقدية تتقلص كلما تعدى هدفها إلى تحقيق أهداف أخرع، وهذا خاصة إذا كانت تمر بمرحلة انتقالية (بسمة، 2014)

مبحث الثاني: تحليل كل التضخم و ادوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

مطلب 1 : دراسة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أسباب داخلية و أخرى خارجية.

لإعطاء تفاصيل أكثر دقة نعرض الجدول و الشكلين التاليين اللذان يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2000الى غاية 2022.

الجدول رقم (03) : يمثل إحصائيات حول تطور معدل التضخم في الجزائر وهذا خلال فترة الدراسة (2000-2022) الوحدة المعبر بها هي النسبة المؤوية %.

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0,3	2009	5,7	2018	**4,3**
2001	4,2	2010	3,9	2019	**2**
2002	1,4	2011	4,5	2020	**2,4**
2003	4,3	2012	8,9	2021	**7,2**
2004	4,0	2013	3,2	2022	**9,3**
2005	1,4	2014	**2,9**		
2006	2,3	2015	**4,8**		
2007	3,7	2016	**6,4**		
2008	4,9	2017	**5,6**		

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

- ✓ **إحصائيات بنك الجزائر**
- ✓ **تقرير وزارة المالية**

الشكل رقم 02 اعمدة بيانية توضح تغيرات معدل التضخم في الجزائر من 2000الى 2022

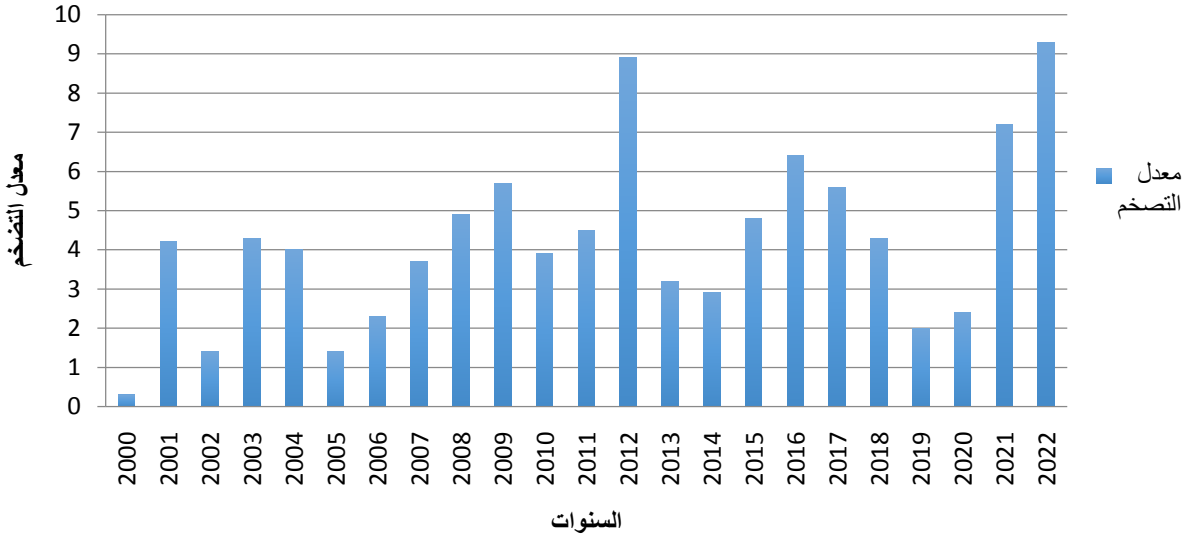

الشكل رقم 03 منحنى بياني يوضح تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال السنوات 2000-2022

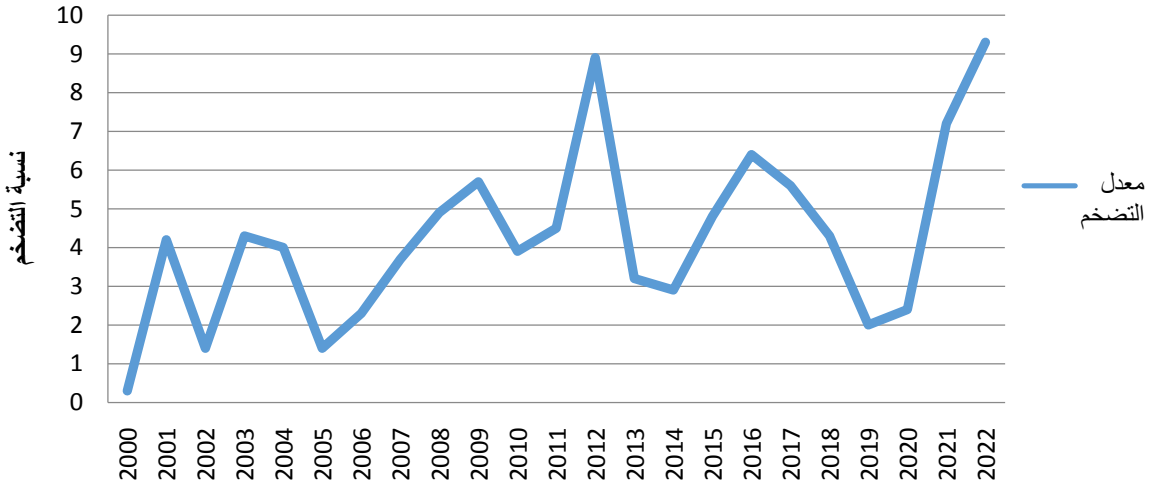

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول وبرنامج Excel 2007

التحليل :

نلاحظ من الجدول والشكلين السابقين أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2000–2005 حيث أدى نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 22,30% إلى ارتفاع معدل التضخم 4,2% في سنة 2001 مقابل 0,3% في سنة 2000 وهو أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال لينخفض بعدها إلى1,4% في سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع M2 إلى17,30 %من جهة، وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 و2004 حيث بلغ 4,3 %و 4 %على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مدا خيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج ألفلاحي الذي تسبب في اختلال العرض الكلي و الطلب الكلي (برباش، 2018، صفحة 498) لينخفض بعدها إلى 1,4% في سنة 2005.

في سنة 2007 ارتفع معدل التضخم إلى 3,7 %مقابل 2,3 %في سنة ، 2006 وذلك نتيجة تضافر ظاهرتان لدفع الأسعار إلى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قويا ولاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى، تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة الزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولاسيما الحبوب ومنتجات الألبان، التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة (الجزائر، جويلية 2008، صفحة 49)

في سنة 2009 واصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي الذي بدأ في سنة ، 2007 فبينما تراجع في كل الدول المتقدمة تقريبا بل ووصل إلى معدلات سلبية لاسيما في الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر نجد أن محددات التضخم في الجزائر تغيرت، حيث استحوذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد في سياق نمو الزيادات في أسعار المنتجات الغذائية، ولاسيما المنتجات الزراعية الطازجة هي التي ولدت الجزء الأكبر من الزيادة في الرقم القياسي للأسعار (الجزائر، جويلية 2010، صفحة 170)

وعليه بلغ معدل التضخم 5,7% في سنة 2009 مقابل 4,9% في سنة 2008.

عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 إلى 3,9% نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الاورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ 7% (الجزائر، جويلية 2011، صفحة 196)

وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع يف سنة 2011 إذ بلغ 4,5 %حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار (الجزائر، اكتوبر2012، صفحة 199)

بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب الناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة.

وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012 فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم ...) (الجزائر، نوفمبر 2013، صفحة 218)

واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8,9 %في سنة 2012وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية.

في سنة 2013 و2014 انخفض معدل التضخم إلى 3,2 %ف 2,9 %على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم يف تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012 (الجزائر، نوفمبر 2014، الصفحات 178-179)

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا % 4,8 في سنة 2015 ثم 6,4% في سنة 2016 ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة...) ، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية (الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 8)

أما خلال الفترة 2017-2019 و بالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ % 8,38 و11,10% في سنتي2017 و2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى % 4,3 في سنة 2018 مقابل % 5,6 في سنة2017 ليبلغ 1,95% في سنة ،2019 ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية

ليسجل في 2020ارتفاع بلغ 2,4 %وهذا راجل للارتفاع في أسعار المواد الغذائية و المواد المصنعة وفي سنة 2021 سجل معدل 7,2 يليه في سنة 2022تسجيل قيمة 9,3 %وهذا راجع إلى مرور الدينار

بأزمة غير مسبوقة من التراجع الحاد في الشهور الماضية وارتفاع تكاليف الشحن البحري وأزمات التوريد وتعطل سلاسل الإمدادات العالمية وكذا تهافت الطلب على المواد الغذائية بسبب جائحة كورونا الاحتكار و المضاربة و المنافسة غير النزيهة.

مطلب2 : دراسة إحصائيات أداة الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

أولا معدل الاحتياطي الإجباري :

هنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي وقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي28% وفي سنة 1994 أصدرت

التعليمة رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمة من الاحتياطات ب2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة والجدول الموالي يبين تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي:

الجدول رقم (04) : يمثل احصائيات حول معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2000الى غاية 2022الوحدة المعبر بها النسبة المؤوية%.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياطي الإجباري	2,5	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5	8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الاحتياطي الإجباري	8	9	9	11	12	12	12	8	4
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
معدل الاحتياطي الإجباري	8	12	8	2	3				

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على

- ✓ إحصائيات بنك الجزائر
- ✓ موقع الديوان الوطني للإحصائيات
- ✓ تقرير وزارة المالية

الشكل رقم 04 منحنى بياني يوضح تغيرات معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر من 2000الى 2022

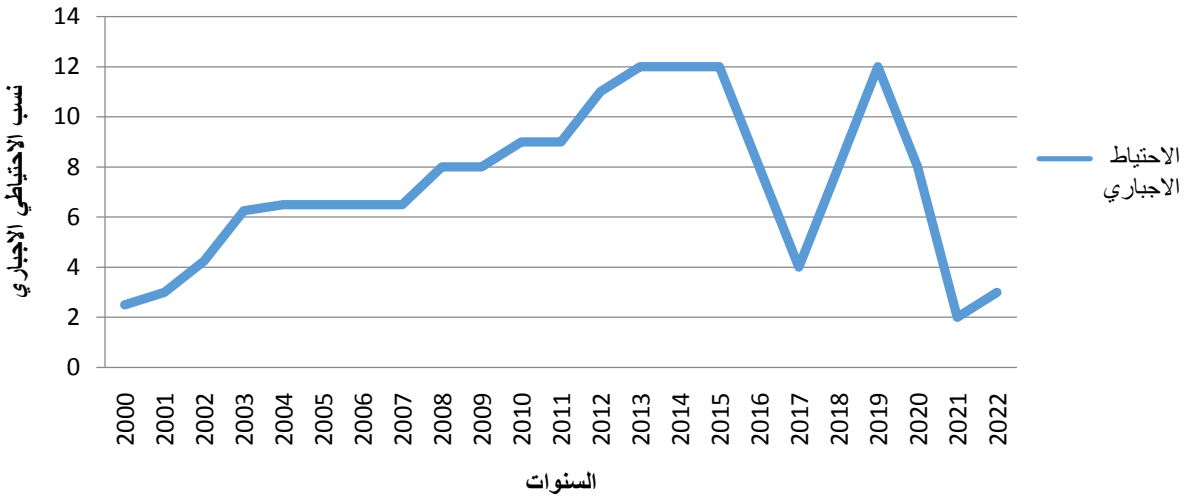

الشكل رقم 05 اعمدة بيانية توضح تغيرات معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر من 2000الى 2022

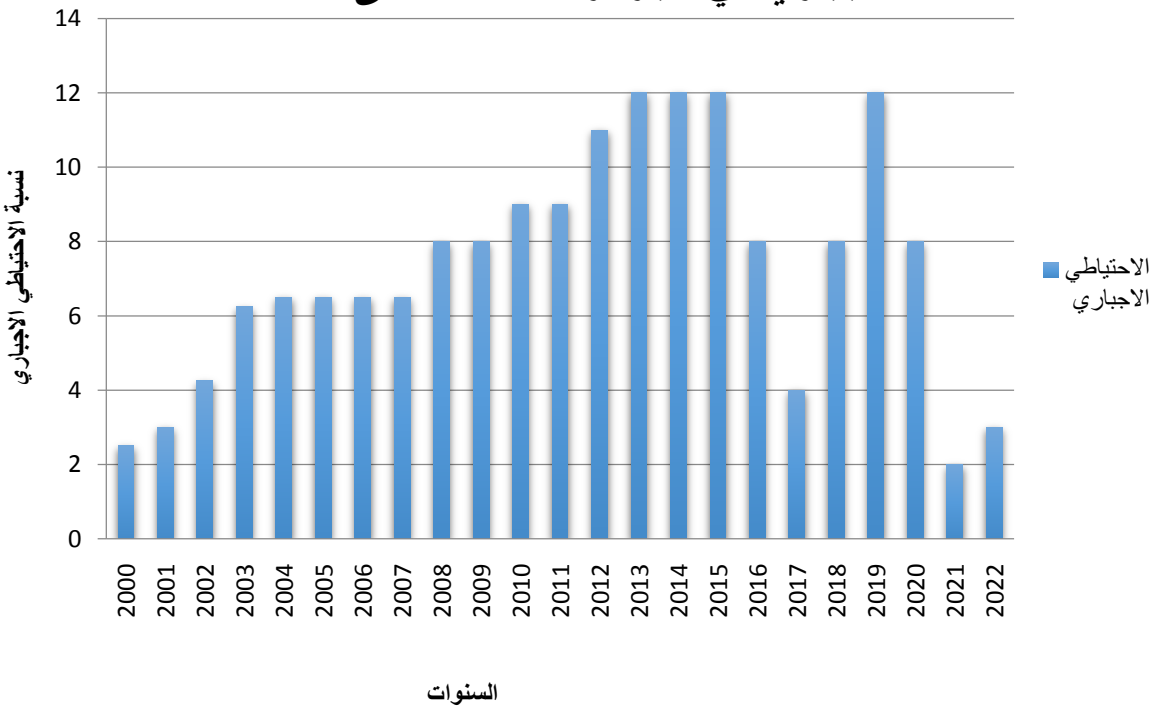

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول وبرنامج Excel 2007

التحليل :

اعتمادا على معطيات الجدول و كذا الشكلين السابقين نلاحظ أن معدل احتياطي إجباري شهد تذبذبا في نسبه حيث من سنة 2000الى 2015 كان في تزايد واستقرار حيث سجل قيمة 2,5 %سنة لتصل إلى 4,25 سنة 2002 ثم يثبت عند نسبة 6,5 %وذلك من سنة 2003الى غاية 2007ليواصل الصعود أي نسبة 8 %في سنتي 2008و 2009 ثم يسجل نسبة 9 %في كل من سنة 2009و 2010و 2011 ليسجل قيمة 11%بالنسبة ل سنة 2012 ليثبت عند قيمة 12 سنة 2013و2014 و 2015 لينخفض سنة 2016 إلى قيمة 8 يواصل الانخفاض إلى 4 سنة 2017 ويرتفع إلى 8 سنة 2018 ثم 12 %سنة 2019 ثم يسجل انخفاض قيمته 8 %سنة 2020 ثم 2 %سنة 2021 إلى قيمة 3 %سنة 2022 مما يعني أن الاقتصاد الوطني كان يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة وانخفاض معدل الاحتياطي الإجباري هنا هو سياسة توسعية تعمل على إعطاء البنوك القدرة على التوسع في منح الائتمان لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الركود

المطلب الثالث :دراسة إحصائيات معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى غاية 2022:

بدا التطبيق الفعلي لأداة معدل إعادة الخصم بنظام التحديد الموحد في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض (90-10) حيث يقوم مجلس النقد و القرض بضبط كيفياته و شروط تحديده الجدول رقم (05) : يمثل إحصائيات حول معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000الى غاية 202 الوحدة المعبر بها هي النسبة المؤوية .%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل إعادة الخصم	7,5	6	5,5	4,5	4	4	4	4	4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	3,5	3,75
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
معدل اعادة الخص	3,75	3,75	3,75	3,75	3,75				

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، موقع الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير وزارة المالية

الشكل رقم 06 منحنى بياني يوضح نسب معدل اعادة الخصم في الجزائر من 2000-2022

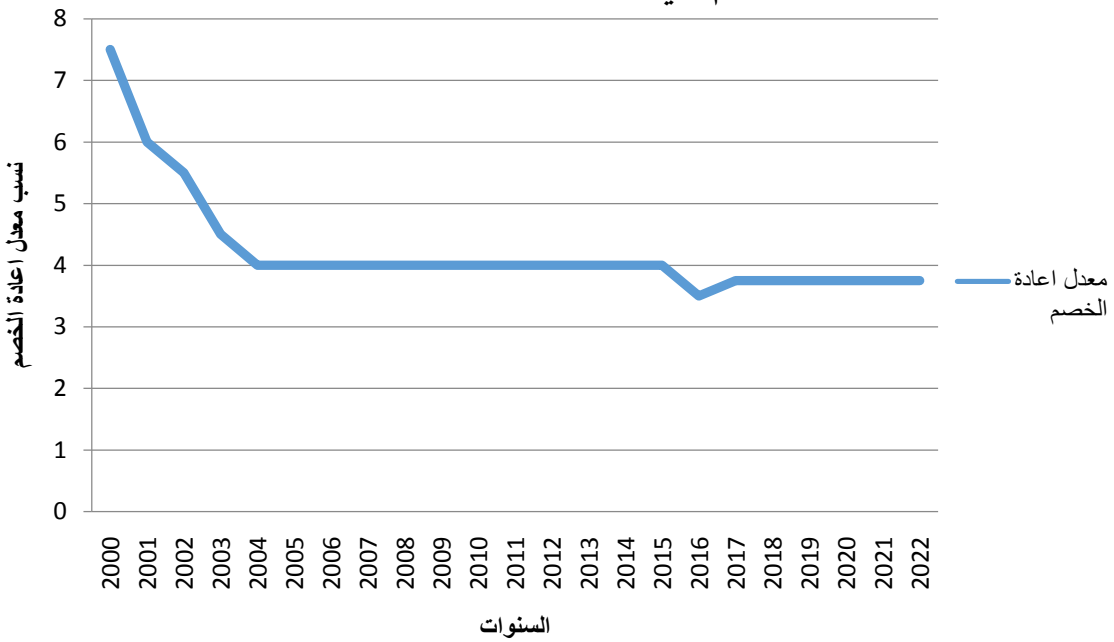

الشكل رقم 07 اعمدة بيانية توضح تغيرات نسب معدل اعادة الخصم في الجزائر من2000الى 2022

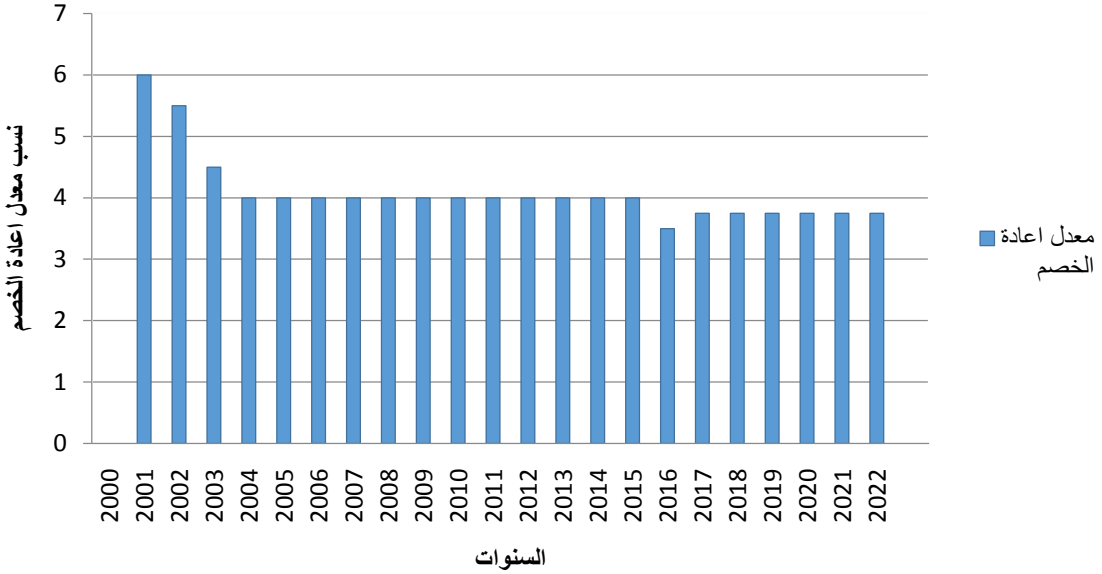

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول وبرنامج Excel 2007

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و البيانين المتوصل إليهما إن معدل إعادة الخصم في سنة 2000 كان عند قيمة 7,5 %وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، لينخفض بعدها إلى معدل 6 %سنة 2001وذلك نظرا للتحكم في معدل التضخم الذي سجل قيمة 0,3 %هو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة ايجابية تعطي نوعا من المصداقية لهذه الأداة ،استمر معدل الخصم في الانخفاض ليصبح 5,5 %سنة 2002 و 4,5 %سنة 2003 ،ليثبت بعها عند نسبة 4 %من سنة 2004 إلى غاية 2015 تزامن هذا الثبات مع تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض في السيولة أدى بها إلى التوقف عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي، فمذ 2001 لم تلجا المصارف إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابت في هذه الفترة ، سنة 2016 انخفض معدل إعادة الخصم إلى قيمة 3,5 %ثم يسجل ثبات من سنة 2017 إلى غاية 2022 عند قيمة 3,75 %.

المطلب الرابع :دراسة إحصائيات القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 2000الى غاية 2022.

القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر :

يلعب النظام المصرفي دور مهم يتمثل في عملية الوساطة المالية أي جمع وتعبئة المدخرات ،من أصحاب الفائض المالي وإعادة توجيهها نحو الأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي في شكل قروض بنكية ، تشمل القروض الموجهة للاقتصاد كل أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية الناشطة في الدول لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وفي كل القطاعات من الأفراد و المؤسسات الخاصة باستثناء القروض الموجهة للحكومة.

الجدول رقم (06) : يمثل إحصائيات حول القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000الى غاية 2022 الوحدة المعبر بها هي مليار دينار الجزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القروض الموجهة للاقتصاد	993,7	1078,4	1266,8	1386,2	1535	1779,8	1905,4	2205,2	2615,5
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض الموجهة للاقتصاد	3086,5	2168,1	3726,5	4287,6	5156,3	6504,6	7277,2	7909,9	8880
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
القروض الموجهة للاقتصاد	9976,3	10857,8	11182,3	9794,7	10202,9				

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على

- ✓ إحصائيات بنك الجزائر
- ✓ موقع الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 08 منحى بياني يوضح تغيرات نسب القروض الممنوحة للاقتصاد في الجزائر من 2000الى 2022

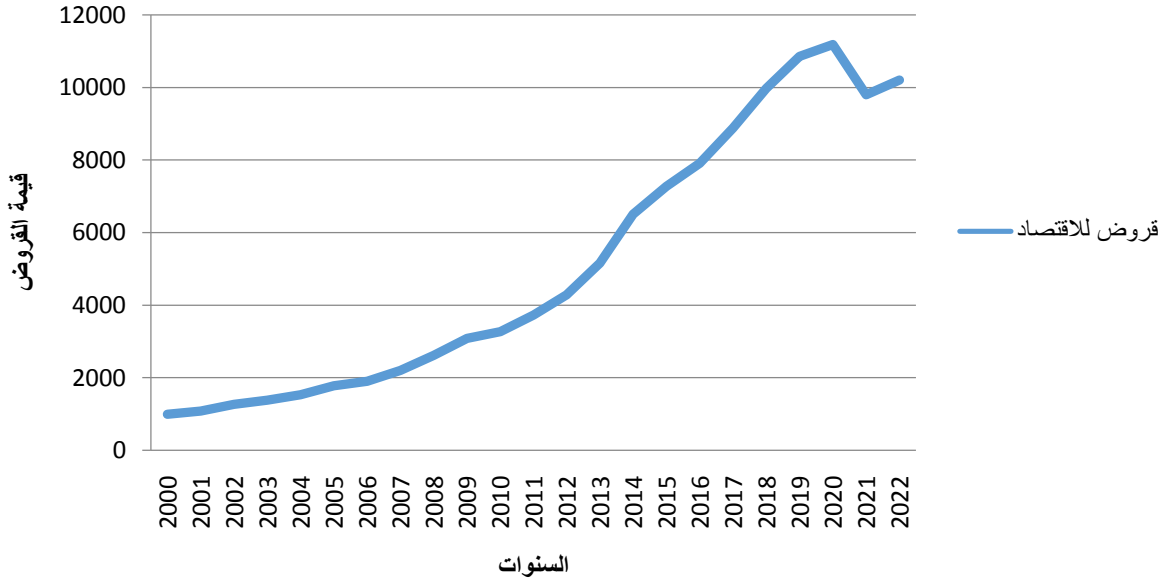

الشكل رقم 09 اعمدة بيانية القروض الموجهة للاقتصاد

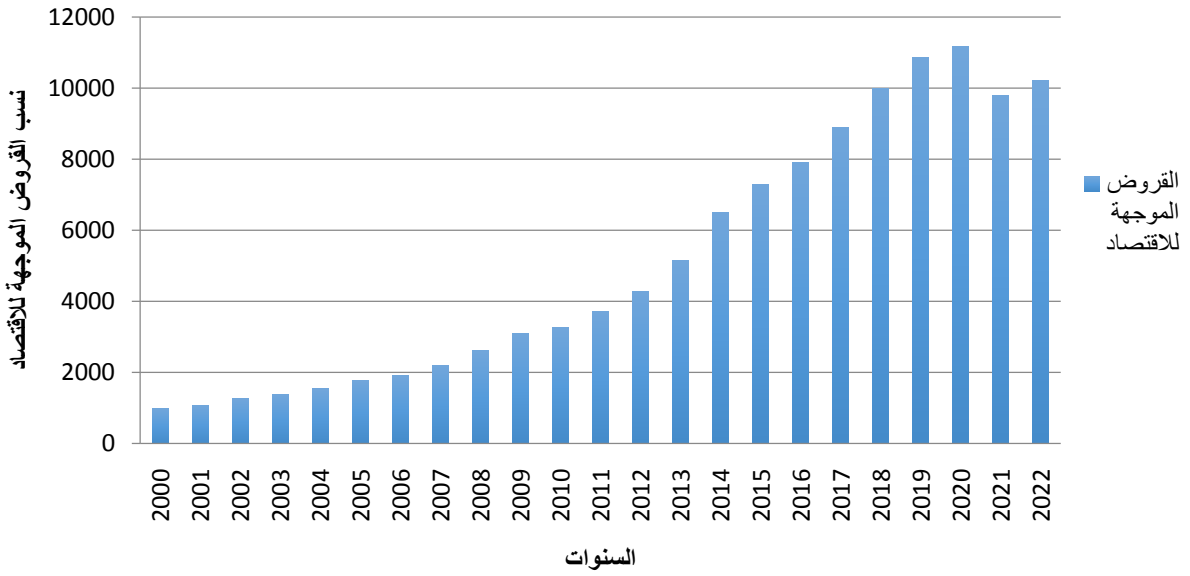

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول وبرنامج Excel 2007

التحليل :

من إحصائيات الجدول و كذا الشكلين البيانيين يتضح لنا أن القروض الموجهة للاقتصاد عرفت تسجيل قيمة 993,7 مليار دينار سنة 2000، لترتفع إلى قيمة 1078,4 سنة 2001، ثم 1266,8سنة 2002 إلى غاية 1386,2 سنة 2003 وذلك بسبب السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 التي أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد ، سجلت في سنة 2005 قيمة 1779,8مليار دج ثم ارتفعت قيمتها سنة 2006 إلى 1905,4 ، حيث استمر هذا النمو القوي المسجل في القروض للاقتصاد ومن المهم الإشارة إلى انه في سنة 2008 ترافق مع تعزيز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتائر توسع الكتلة النقدية M2 كما لتسجل في سنة 2009 نسبة 3086,5 لتواصل في الارتفاع المتفاوت إلى غاية سنة 2022 بقيمة 10202,9 .

المبحث الثالث الدراسة القياسية باعتماد على برنامج EViews9 :

مطلب الأول نبذة حول الطريقة المعتمدة في الدراسة القياسي :

بعد الاطلاع على تعريفات الاقتصاديين و الباحثين المختصين في المجال خرجنا بخلاصة عن تعريف الاقتصاد القياسي وهي كالتالي

هو العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية واستخدام الطرق الإحصائية والرياضية للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية .

أهداف الاقتصاد القياسي :

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية وللاقتصاد القياسي ثلاثة أهداف وهي على النحو التالي

1. الاختبار للنظرية الاقتصادية
2. اتخاذ القرارات و رسم السياسات
3. التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية

منهجية البحث في الاقتصاد القياسي :

يمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في **الشكل رقم (10) :**

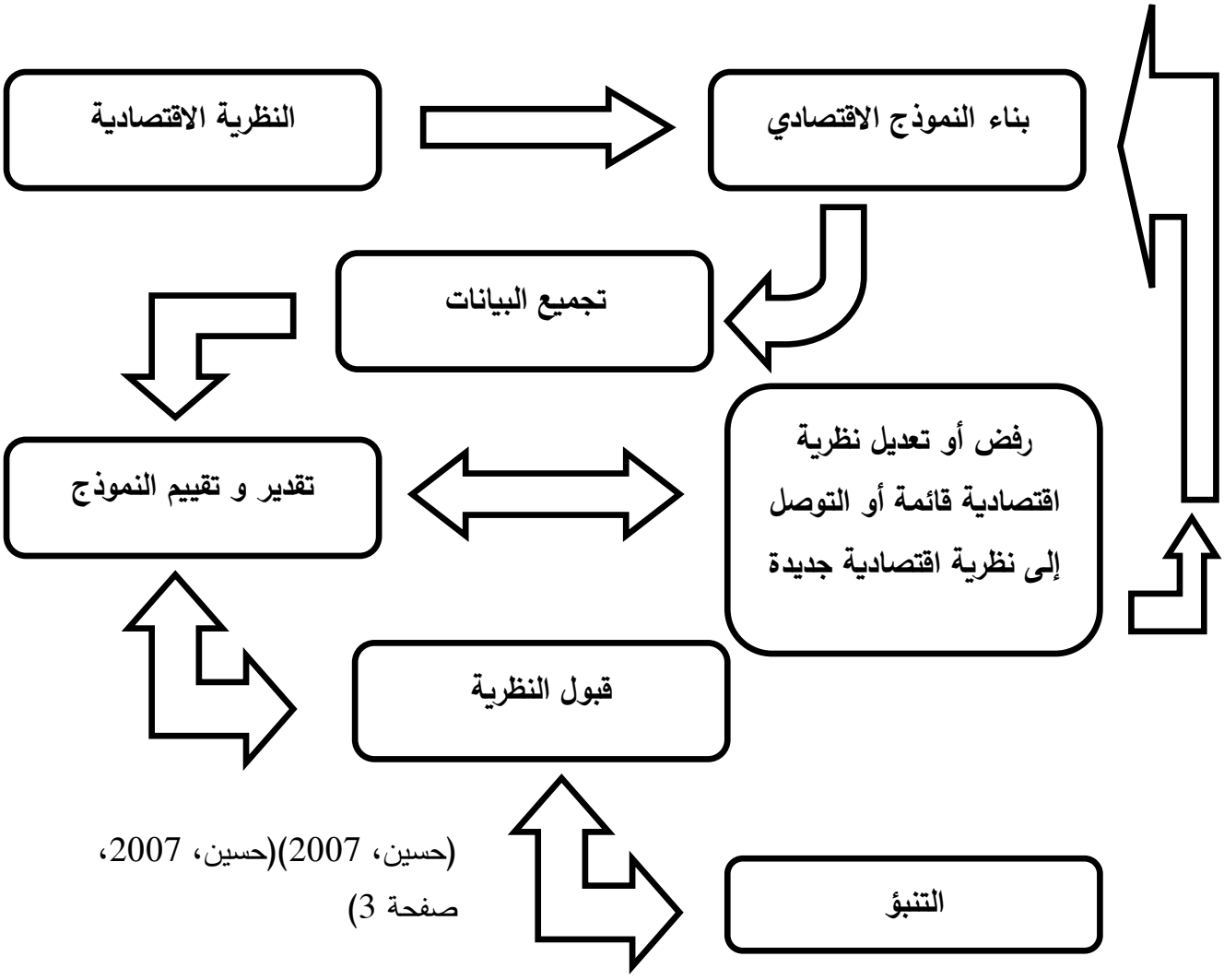

(حسين، 2007)(حسين، 2007، صفحة 3)

نماذج الانحدار :

تنقسم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين، نماذج الانحدار البسيط، ونماذج الانحدار المتعدد فبالنسبة لنموذج الانحدار البسيط فهو عبارة عن نموذج يتكون من متغير مستقل واحد، قد يكون هذا النموذج خطيا إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر، أما نموذج الانحدار المتعدد ، هو الذي يتكون من أكثر من متغير مستقل يكون نموذج الانحدار المتعدد بدورهخط يا أو غير خطي، وقبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة ، يجب أو لا البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيرا دقيقا.

وبما أن دراسة معتمدة على عدة متغيرات فسوف نعتمد على الانحدار الخطي المتعدد والذي سنسلط الضوء عليه على النحو التالي

يعد الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث .

والانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية، وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع (**Y**) على العديد من المتغيرات المستقلة $X_1, X_2 \ldots X_K$ لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار ، فبإمكاننا التنبؤ بالمستوى الرقمي في فعالية رمي المطرقة على سبيل المثال اعتماداً على دراسة حالات أخرى للرامي كالعمر الزمني والعمر التدريبي والمهارة والمواصفات الجسمية وغيرها .

إن الانحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع مستمر وعدد من المتغيرات المستقلة التي عادةً ما تكون مستمرة.

الغرض من استخدام هذا التحليل دراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة كمية على متغير تابع كمي.

والمعادلة الخطية للانحدار الخطي المتعدد يمكن تمثيلها على النحو التالي :

Y_i

حيث

y_i :المشاهدة للمتغير التابع على المفردة i

β :تعتبر من معاملات الانحدار والتي تعكس أثار المتغيرات المفسرة

X :مجموعة المشاهدات للمتغيرات المفسرة أو المستقلة على المفردة رقم i وعددها p متغير المستقل

ε :الخطأ العشوائي

فرضيات النموذج الخطي المتعدد :

1. القيمة المتوقعة لتوقع الخطأ العشوائي تكون الصفر
2. تباين العناصر العشوائية ثابت و التباين المشترك بينهما يساوي الصفر
3. ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما ان عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها
4. يفترض أن الخطأ يتوزع حسب التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر وتباين مشترك

المطلب الثاني الدراسة القياسية بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9

الدراسة التطبيقية :

قمنا باستخدام منهجية البحث القياسي وذلك من خلال :

تحديد نموذج الدراسة :

كخطوة أولى يجب تحديد حدود الدراسة المتمثلة في الحد المكاني والحد ألزماني، حيث يتمثل الحد المكاني في المتغيرات الكلية المرتبطة بالسياسة النقدية للجزائر، أما الحد ألزماني يتمثل في الفترة المحددة انطلاقا من 2000 إلى غاية 2022 صياغة النموذج انطلاقا من المتغيرات الكمية المهمة لتحديد العلاقة

بين السياسة النقدية في الجزائر والتضخم خلال فترة الدراسة،وعليه يمكن التعبير على النموذج بالصيغة الرياضية التالي :

$$INF = \int (RO + DR + CEi)$$

الجدول رقم (07) : يمثل التعريف بالمتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة :

الرمز	اسم المتغير	موقعه في النموذج
INF	معدل التضخم	متغير تابع
RO	الاحتياطي الإجباري	متغير مستقل
DR	سعر إعادة الخصم	متغير مستقل
CEi	قروض موجهة للاقتصاد	متغير مستقل

المصدر من إعداد الباحثة

وعليه تكون الصيغة العامة للنموذج الخطي على شكل المعادلة التالية:

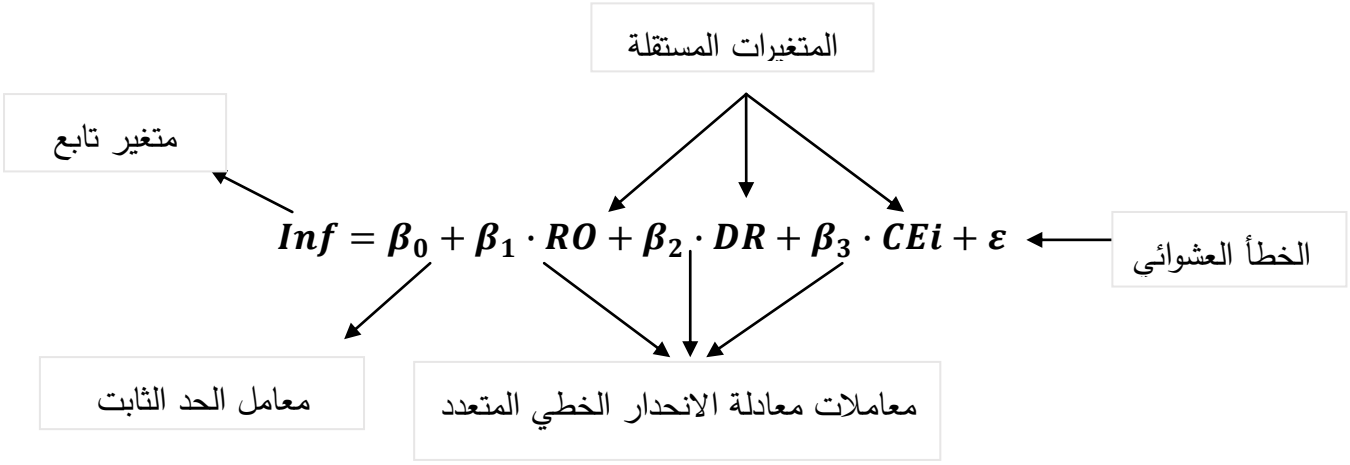

الهدف من صياغة النموذج الرياضي أعلاه هو اختبار الفرضيتين التاليتين :

H_0 آليات السياسة النقدية المختارة في الدراسة لا تؤثر على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)

H_1 آليات السياسة النقدية المختارة في الدراسة تؤثر على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)

هذه الفرضيات سيتم التأكد من مدى صحتها أو خطئها عند مستوى الدلالة 05 % (0,05) وهذا بالاعتماد على قاعدة البيانات للمتغيرات المذكورة أعلاه للفترة الممتدة من (2000-2022) .

تقييم معاملات النموذج الخطي المتعدد :

بعد إدخال البيانات السابقة في برنامج Eviews9 ،لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كما يلي:

بفرض أن INF معدل التضخم هو المتغير التابع وكل من ROو DRو CEi متغيرات مستقلة

بعد إدخال المعادلة الخاصة بالانحدار الخطي المتعدد في الخانة المخصصة لها والتي هي على الشكل التالي :

INF C CEi DR RO

نتوصل إلى الجدول التالي بحيث نميز منه متغير التابع طريقة التقدير وعدد المشاهدات وقت وتاريخ القيام بهذه العملية و حجم العينة المدروسة والمتغيرات المستقلة وحتى المعلمات المقدرة و الخطأ القياسي وكذا اختبار T والمعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة الجزء الثاني يظهر لنا معامل التحديد مقياس اختبار النماذج (إحصائية DW و اختبارF).

الجدول رقم (08) يمثل نتائج المربعات الصغرى.

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 05/13/23 Time: 12:59
Sample: 2000 2022
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.40271	3.685840	3.093653	0.0060
CEI	7.35E-05	0.000139	0.529476	0.6026
DR	-1.365043	0.623992	-2.187596	0.0414
RO	-0.239189	0.153287	-1.560395	0.1352

R-squared	0.311952	Mean dependent var	4.239130
Adjusted R-squared	0.203312	S.D. dependent var	2.262287

S.E. of regression	2.019258	Akaike info criterion	4.400108
Sum squared resid	77.47067	Schwarz criterion	4.597586
Log likelihood	-46.60125	Hannan-Quinn criter.	4.449773
F-statistic	2.871445	Durbin-Watson stat	1.462808
Prob(F-statistic)	0.063456		

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 يمكن كتابة النموذج النهائي للدراسة على النحو التالي :

INF = 11.4027101777 + 7.35297895647e-05*CEI - 1.36504291688*DR - 0.239188607612*RO+ ε

التعليق على نتائج معادلة الانحدار المتعدد واختبار الفرضيات للمعلمات :

أول ما نلاحظه هو المعنوية العامة للنموذج حيث يظهر لنا أنه ليس له معنوية وذلك لان احتمال إحصائية prob يقدر ب 0,063456 وهي اكبر من القيمة المعنوي 0,05 وهو ما يؤكد أن الدراسات النظرية غير صحيحة فيما يخص وجود علاقة تأثير بين معدل إعادة الخصم و الاحتياطي الإجباري و القروض الموجهة للاقتصاد على معدل التضخم وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويعتبر هذا النموذج خاطئ إذن سنقوم ببعض التعديلات لتصحيح هذا النموذج و الوصول إلى نتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية .

بعد قيامنا بدراسة المربعات الصغرى وتوصلنا إلى أن معظم المتغيرات لم تكن معنويا قمنا باختبار انحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المعروف ب (ARDL).

بحيث تستخدم **منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL** في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العالقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقيها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة في نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

- كلها مستقرة عند المستوى.
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول.
- أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الأخر مستقر في الفرق الأول.

وباعتبارها افضل طريقة للتقدير لالنها تعتمد على الخطوات التالية

✓ اختبار السكون

- ✓ اختبار التكامل المشترك ،اختبار الحدود Bounds test
- ✓ منهجية تصحيح الخطا ARDL VECM (محمد، 2019)

حيث وبعد إدخال المعادلة التي تجمع كل المتغيرات تم التوصل إلى الجدول التالي :

الجدول رقم (09) :نتائج ARDL

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 05/18/23 Time: 20:56
Sample (adjusted): 2003 2022
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): CEI DR RO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 192
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.539393	0.127094	4.244058	0.0081
INF(-2)	-0.332537	0.131022	-2.538026	0.0520
CEI	0.000197	0.000498	0.395262	0.7089
CEI(-1)	-0.000107	0.000472	-0.227114	0.8293
CEI(-2)	-0.003369	0.000580	-5.810752	0.0021
CEI(-3)	0.003599	0.000593	6.070877	0.0018
DR	-0.507233	2.216206	-0.228874	0.8280
DR(-1)	6.559203	1.517217	4.323179	0.0075
DR(-2)	-0.359026	1.365925	-0.262845	0.8032
DR(-3)	-1.617239	0.973979	-1.660446	0.1577
RO	-0.405000	0.193501	-2.093015	0.0906
RO(-1)	0.380092	0.336876	1.128285	0.3104
RO(-2)	0.062402	0.329402	0.189439	0.8572
RO(-3)	0.279397	0.286217	0.976173	0.3738
C	-14.50653	7.286530	-1.990869	0.1031

R-squared	0.974565	Mean dependent var	4.580000
Adjusted R-squared	0.903346	S.D. dependent var	2.136056
S.E. of regression	0.664083	Akaike info criterion	2.132887
Sum squared resid	2.205031	Schwarz criterion	2.879686
Log likelihood	-6.328865	Hannan-Quinn criter.	2.278670
F-statistic	13.68412	Durbin-Watson stat	2.652435
Prob(F-statistic)	0.004610		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

الجدول رقم (10) : اختبار الحدود لهذا النموذج

ARDL Bounds Test
Date: 05/25/23 Time: 18:46
Sample: 2003 2022
Included observations: 20
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	0.394737	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

نلاحظ من اختبار التكامل المشترك أن قيمة F معنوية وهي اعلى من الحد الأعلى عند درجة معنوية 10%هذا يعني وجود تكامل مشترك وعلاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

نلاحظ من الجدول أن المعنوية العامة للنموذج كانت 0,004 وهي اصغر من 0,05 اذن هو نموذج معنوي بصفة عامة

غير أن الملاحظ أن هناك مجموعة من المتغيرات لم تحقق المعنوية لذا سنحاول حذفها ونرى اذا حقق النموذج معنوية تامة

الجدول رقم (11) :اختبار نموذج تصحيح الخطا :

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: INF
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 3)
Date: 06/02/23 Time: 10:56
Sample: 2000 2022
Included observations: 20

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.332537	0.131022	2.538026	0.0520
D(RO)	-0.405000	0.193501	-2.093015	0.0906
D(RO(-1))	-0.062402	0.329402	-0.189439	0.8572
D(RO(-2))	-0.279397	0.286217	-0.976173	0.3738
D(DR)	-0.507233	2.216206	-0.228874	0.8280
D(DR(-1))	0.359026	1.365925	0.262845	0.8032
D(DR(-2))	1.617239	0.973979	1.660446	0.1577
D(CEI)	0.000197	0.000498	0.395262	0.7089
D(CEI(-1))	0.003369	0.000580	5.810752	0.0021
D(CEI(-2))	-0.003599	0.000593	-6.070877	0.0018
CointEq(-1)	-0.793144	0.176597	-4.491264	0.0065

Cointeq = INF - (0.3995*RO + 5.1387*DR + 0.0004*CEI - 18.2899)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	0.399538	0.297026	1.345125	0.2364
DR	5.138669	2.532702	2.028928	0.0982
CEI	0.000402	0.000134	3.006130	0.0299
C	-18.289904	10.369012	-1.763900	0.1380

الجدول رقم (11) بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

يتضح من الجداول السابقة أن معامل تصحيح الخطأ سلبي ومعنوي إحصائيا وهذا ما يؤكد وجود عالقة على المدى الطويل ما بين المتغيرات قيد الدراسة ، ويشير هذا المعامل إلى العالقة ما بين المدى البعيد والمدى القصير ،حيث يهدف إلى تعديل العالقة في المدى القصير حتى تبقى متوازنة على المدى الطويل.

بعد حذف المتغيرات الغير معنوية و بإرجاع اختبار المربعات الصغرى تحصلنا على مايلي :

المعادلة المدرجة

Inf c inf(-1) inf(-2) cei(-2) cei(-3)

الجدول رقم (12) :نتائج مربعات صغرى بعد التعديل .

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 05/18/23 Time: 21:12
Sample (adjusted): 2003 2022
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.132562	1.164662	3.548295	0.0029
INF(-1)	0.411872	0.192000	2.145163	0.0487
INF(-2)	-0.425469	0.200085	-2.126444	0.0505
CEI(-2)	-0.002110	0.000742	-2.843123	0.0123
CEI(-3)	0.002468	0.000797	3.097988	0.0073

R-squared	0.581706	Mean dependent var	4.580000
Adjusted R-squared	0.470160	S.D. dependent var	2.136056
S.E. of regression	1.554837	Akaike info criterion	3.932937
Sum squared resid	36.26278	Schwarz criterion	4.181870
Log likelihood	-34.32937	Hannan-Quinn criter.	3.981531
F-statistic	5.214978	Durbin-Watson stat	1.230796
Prob(F-statistic)	0.007772		

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 يمكن كتابة النموذج النهائي للدراسة على النحو التالي :

INF = 4.1325620706 + 0.411871575404*INF(-1) - 0.425468987286*INF(-2) - 0.00210957351635*CEI(-2) + 0.00246779103438*CEI(-3)

نجد أن معامل التحديد R^2 بلغ 58 % مما يعني أن المتغيرات المستقلة فسرت حوالي 58 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي 42 %تعود إلى المتغيرات التي لم تدرج في النموذج .

كما أن النموذج وبصفة عامة قد حقق معنوية قدرت ب 0,007 وهي قيمة اصغر من 0,05 أي أن النموذج ك كل معنوي .

كما أن كل المتغيرات كانت معنوية وقيمتها اصغر من 0,05.

اولا اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضيات :

H_0البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

H_1 البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل رقم (11) :نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

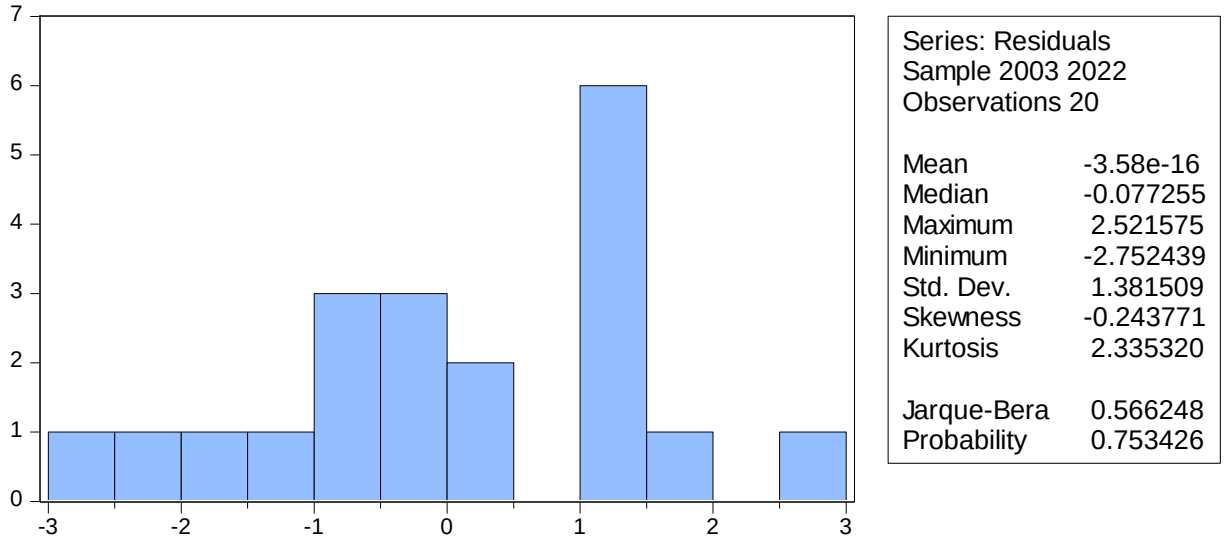

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

نلاحظ أن إحصائية jarque-bera غير معنوية عند مستوى اكبر من 0,05 مما يعني أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي لنموذج الانحدار المتعدد ومنه قبول الفرضية الصفرية .

ثانيا اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM :

الفرضيات :

H_0 لا يوجد ارتباط متسلسل.

H_1 يوجد ارتباط متسلسل .

الجدول رقم(13) :نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	**2.907301**	**Prob. F(2,13)**	**0.0905**
Obs*R-squared	**6.180946**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0. 0455**

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

نلاحظ اختبار F أن قيمة المعنوية الإحصائية اكبر من 0,05 مما يعني عدم إمكانية رفض الفرضية الصفرية أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي متسلسل .

ثالثا اختبار ثبات التجانس للتباين

الفرضيات :

H_0 البواقي ذات تباين متجانس .

H_1 البواقي ذات تباين غير متجانس .

الجدول رقم (14) :نتائج ثبات التجانس للتباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	**0.756496**	**Prob. F(4,15)**	**0.5693**
Obs*R-squared	**3.357357**	**Prob. Chi-Square(4)**	**0.4999**
Scaled explained SS	**1.260885**	**Prob. Chi-Square(4)**	**0.8680**

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

نلاحظ وجود اختبارين (اختبار F واختبار مربع كاي) وكلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الإحصائية اكبر من 0,05 مما يعني عدم إمكانية رفض الفرضية الصفرية أي أن نموذج الأخطاء يملك خاصية ثبات تجانس التباين .

رابعا التعدد الخطي :

الفرضيات :

H_0 عدم وجود مشكلة التعدد الخطي .

H_1 وجود مشكلة التعدد الخطي.

الجدول رقم (15) :نتائج اختبار التعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 05/18/23 Time: 22:15
Sample: 2000 2023

Included observations: 20

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	1.356436	11.22173	NA
INF(−1)	0.036864	6.430231	1.088842
INF(−2)	0.040034	6.416802	1.024487
CEI(−2)	5.51E−07	154.3544	52.05308
CEI(−3)	6.35E−07	145.3393	51.41767

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

حيث إذا كانت قيمة VIF بين (05)و(10) فهذا يعني وجود مشكلة التعدد الخطي .

النموذج الموجود بين أيدينا تظهر نتائج VIF قيمتها تقدر بنسبة 1,05 و 51,73 مما يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة التعدد الخطي (قبول الفرض H_0).

خامسا اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUM of squares

الشكل رقم (12) :نتائج اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي

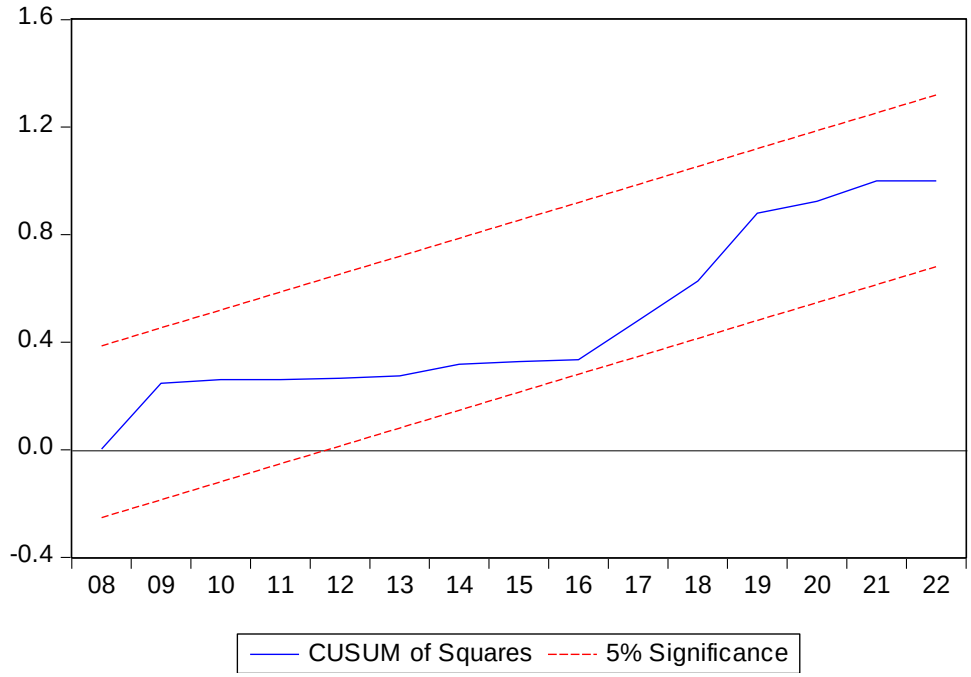

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiews9

نلاحظ من الشكل أن المعلمات مستقرة وتتغير ضمن حدود المعنوية 5% منه هذا النموذج جيد من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ في السنوات المقبلة .

المطلب الثالث مناقشة النتائج المتوصل لها

من خلال إجراء الاختبارات وتحليلها توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ أولا وعند اعتمادنا على أسلوب انحدار الخطي المتعدد المربعات الصغرى كانت نتائج كل من المعلمات و النموذج بصفة عامة غير معنوية
- ✓ ما استدعانا إلى اعتماد منهج ARDL والذي كانت نتائجه مبشرة ، فمعلمات تقريبا كانت ذات معنوية وحتى أن النموذج بصفة عامة حقق معنوية قدرت ب 0,004 معبرا بذلك عن نسبة 97%من مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتاثير السنوات السابقة على السنة الجارية بصفة واضحة .
- ✓ بغية جعل النموذج أكثر دقة ارتأينا ضبط المعلمات ، والذي كانت فيه المعلمات كل معنوية اصغر من 0,05 كما قد عبر عن نسبة تأثير المتغيرات بقيمة 58%والباقي للمتغيرات التي لم تدرج معنوية نموذج بصفة عامة جيدة اصغر من 0,05
- ✓ النموذج حاز على توزيع طبيعي للبواقي .
- ✓ كما انه خالي من مشكلة ارتباط الذاتي متسلسل .
- ✓ أيضا يملك خاصية ثبات التجانس .
- ✓ أما بالنسبة لاختبار مسار البواقي فكان مستقر ضمن حدود المعنوية .

وبالتالي يحق لنا القول أن هذا النموذج جيد من الناحية الاقتصادية و الإحصائية ويمكن الاعتماد عليه في عملية التنبؤ للسنوات المقبلة وهو المطلوب .

خلاصة الفصل

مع بداية الألفية الجديدة، اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على الأدوات غير المباشرة، أهمها معدل إعادة الخصم، القروض الموجهة للاقتصاد، الاحتياطي الإجباري، وغيرها بغية التحكم ألفعلي في التضخم، مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل اكبر.

وقد لجأت معظم الدول النامية التي تعاني من ظاهرة التضخم إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار، حيث شملت السياسة النقدية حيزا معتبرا في برنامج الإصلاح لاحتواء هذه الظاهرة، اتبعت العديد من البلدان سواء المتقدمة والنامية مع بداية التسعينات إطار آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث تقوم هذه السياسة على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدد من التضخم بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو استقرار الأسعار على الأمد الطويل .

وفي الأخير قمنا بتطبيق منهجية(ARDL) لدراسة أثر آليات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000–2022)، وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل للمتغيرات محل الدراسة، حيث تحصلنا على سلاسل مستقرة عند المستوى وأخرى عند التفاضل الأول، وعليه يمكن تقدير نموذج (ARDL) كما اظهر اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك(Bound Test) من وجود علاقة توازنية طويلة الآجل، وبعد تقديرنا للنموذج وفحص جودة النموذج تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك بعض المتغيرات تؤثر سلبا وإيجابا على التضخم في الجزائر.

الخاتمة

خاتمة عامة :

تعتبر أو تعد السياسة النقدية التدخل المباشر والمعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغير العرض النقدي وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على البنوك التجارية، وتتجلى جل أهدافها في "تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، التوظيف الكامل، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، تحقيق النمو الاقتصادي، ويتم تحقيق هذه الأهداف باستخدام أدواتها المتمثلة في إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، قروض موجهة للاقتصاد ....الخ.

كما لابد من التنويه إلى أن المحافظة على تحقيق مستوى معين من التضخم من أهم أهداف السياسة النقدية، الذي يعرف على انه الارتفاع العام في مستوى أسعار السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للعملة، من بين أنواعه "الخفي، الزاحف، الراكض، الجامح"، ومن أبرز أسبابه :ارتفاع الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي، زيادة الكتلة النقدية، ارتفاع التكاليف الإنتاجية، استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج.

وباعتبار أن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح أثر آليات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) ، ومن اجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات ووضع سياسة نقدية فعالة من خلال أدواتها، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزع ARDL وهذه التقنية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة.

و للإجابة على التساؤل الرئيسي و المتمثل فيما يلي : **ما مدى نجاعة آليات السياسة النقدية في التحكم في ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2022)؟**

سنقوم بمناقشة الفرضيات التي تم اقتراحها .

مناقشة الفرضيات :

مناقشة الفرضيات

الفرضية الفرعية الأولى : سياسة نقدية عبارة عن وحدة من السياسة الاقتصادية ذات أدوات و طرق للحد من الفجوات الاقتصادية .

التضخم عبارة عن فجوة اقتصادية تؤدي بالاقتصاد إلى الهلاك تكمن حدته في أنواعه وكذا صعوبة تحكم فيه

فرضية صحيحة بحيث :

- ✓ تعبر السياسة النقدية عن مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة و أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي، أيضا يمكن القول بأنها مجموعة الإجراءات التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة النقدية .
- ✓ تستعمل السياسة النقدية أدواتها بغرض تحقيق أهداف معينة، والمتمثلة أساسا في تحقيق المستوى العام للأسعار، محاربة البطالة، تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ اختلف العديد من العلماء في ضبط تعريف دقيق للتضخم فمنهم من عرفه بأنه الزيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، وهناك من عرفه بأنه زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار.

الفرضية الفرعية الثانية : تظهر علاقة السياسة النقدية بالتضخم في تأثير أدوات السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم.

فرضية صحيحة بحيث :

- ✓ تتسم أدوات السياسة النقدية بالفعالية في معالجة الضغوطات التضخمية أكثر منه في حالات الكساد وذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في ارتفاع التضخم.
- ✓ هناك طرق نقدية لمعالجة التضخم تتمثل في أدوات السياسة النقدية وهي معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة، سعر معدل الفائدة، تأطير القروض، قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية....

الفرضية الفرعية الثالثة : لدى معدل إعادة الخصم واحتياطي إجباري وكذا القروض الموجهة إلى اقتصاد تأثير معنوي على التضخم.

فرضية صحيحة بحيث :

حيث يتضح ذلك في احصائيات التي تم عرضها وكذا نتائج الاختبارات التي تم القيام بها بالاعتماد على برنامج Eviews9.

الفرضية الفرعية الرابعة : نعم بطبيعة الحال يوجد إسقاط لأدوات السياسة النقدية على واقع التضخم في الجزائر هذا ما يظهر جليا في الإحصائيات لكن يوجد تفاوت في قوتها بسبب حالة اقتصاد الجزائر.
فرضية صحيحة حيث

✓ لم تعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم إلا بصدور قانون النقد و القرض 90-10إذا أعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر.

الفرضية الرئيسية :

تعتبر السياسة النقدية بالياتها ذات اثر واضح في كبح ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

فرضية صحيحة حيث :

✓ قصد معرفة مدى تأثر اقتصاد الجزائر ب ظاهرة التضخم ومدى تحكم أدوات السياسة النقدية فيه كان لابد من القيام بدراسة قياسية بالاعتماد على برنامج Eviews9 والذي عبر في نهايته وبعد عدة اختبارات عن أن النموذج جيد من الناحية الاقتصادية وكذا الإحصائية وحتى التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وأيضا يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ في الأعوام القادمة وبناءا عليه يمكن بناء سياسات اقتصادية تنفع المجتمع الاقتصادي .

ومنه نستنتج ما يلي :

- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، يكمن الفرق بينها في طريقة تأثيرهما.
- يعتبر التضخم ظاهرة مازالت قيد الدراسة و الاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.
- تؤثر أدوات السياسة النقدية على التضخم بصدى بحيث أن السنوات السابقة تؤثر على نتائج السنوات الجارية .
- يوجد تطبيق لآليات السياسة النقدية في الجزائر لكن ليس على أكمل وجه بسبب التأثير البسيط الذي تحققه في التحكم في الفجوات الاقتصادية

اقتراحات وتوصيات :

- مواصلة العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعالة.
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر.
- ضرورة إعطاء أهمية للدراسات القياسية و التنبؤات.

افاق الدراسة :

نعتقد أن دراستنا لاتزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين وذلك نتيجة لجوانب القصور في الموضوع.

وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون محل بحث في المستقبل ومن أهمها:

- ✓ أهمية التنسيق بين اليات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ محددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الجزائر.
- ✓ ما مدى تطبيق الاصلاحات المصرفية في ضبط معدلات التضخم.
- ✓ الأوضاعه الاقتصادية و ما مدى تأثيرها على السياسة النقدية.
- ✓ استقلالية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر

أولا :الكتب

1. احمد ابو الفتوح التافه. (1998). *نظرية النقود و البنوك و الاسواق المالية.* الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
2. احمد مصطفى فريد سهير محمد السيد حسن. (2000). *السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو.* الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
3. الجنابي عجمي ارسلان رمزي يسع جميل. (2009). *النقود و المصارف النظرية و التطبيق.* الاردن: دار وائل للنشر و التوزيع الطبعة الاولى.
4. الحميد ,ع .ا .(2007) .*اقتصاديات النقود و البنوك)الاساسيات و المستحدثات . (*اسكندرية :الدار الجامعية الاسكندرية.
5. الحوري ضياء مجيد. (1993). *الاقتصاد النقدي.* الجزائر: دار الفكر.
6. الصيني سعيد اسماعيل. (2010). *قواعد اساسية في البحث العلمي.* شبكة الالوكة طبعة 2.
7. الطاهر لطرش. (2003). *تقنيات البنوك .* الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية الطبعة الثانية.
8. بن هاني. (2002). *اقتصاديات النقود والبنوك .* عمان : دار ومطبعة الكندي للنشر و التوزيع.
9. بوحوش عمار. (2001). *مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث.* الطبعة الثالثة.
10. دليو فضيل. (2014). *مدخل الى منهجية ابحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية.* الجزائر: دار هومة لطباعة و النشر.
11. زرواتي رشيد. (2008). *التدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.* ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 3.
12. زرواتي رشيد. (2008). *التدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.* ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 3.
13. سبعون سعيد. (2012). *الدليل المنهجي في اعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع.* دار قصبة النشر.
14. سعيد اسماعيل ,ا .(2010) .*قواعد اساسية في البحث العلمي* .شبكة الالوكة طبعة .2

15. شامية احمد زهير. (1993). *النقود و المصارف*. مصر: دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة الاولى.

16. صالح مفتاح. (2005). *النقود و السياسة النقدية*. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع 4 شارع هشام الاشقر.

17. عبد المجيد قدي. (2005). *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية*. ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية.

18. عبد المجيد قدي. (2006). *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية الطبعة الثانية.

19. عقون نادية. (ديسمبر 2015). *اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011*. قالمة: حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد13.

20. فؤاد هاشم. (1969). *اقتصاديات النقود و التوازن النقدي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

21. قدي عبد المجيد. (2003). *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

22. مجيد الموسوي ضياء. (بدون سنة). *الاقتصاد النقدي :قواعد،نظم،نظريات،سياسات،مؤسسات نقدية*. مطبعة النخلة دار الفكر.

23. محمد غزة غزلان. (2002). *اقتصاديات النقود و المصارف*. بيروت: دار النهضة.

24. مغاوري شلبي علي. (2000). *اليورو*. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

25. مندور د.احمد محمد. (2003-2004). *مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*. مصر: الدار الجامعية.

ثانيا :الرسائل الجامعية

1. احمد محمد صالح الجلال. (2003-2006). *دور السياسة النقديةوالمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003*. جامعة الجزائر: رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة.

2. بوزيد سعيدة. (1989). *تطور الجهاز الممصرفي ودور البنك الجزائري في تسيير النقد و القرض*. الجزائر: مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية.

3. بن لكحل. (2017). *اثر السياسة النقدية على استقرار الاسعار و استقرار النمو الاقتصادي .* الجزائر: مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.

4. بالرقي تيجاني. (2006). *دراسة اثرالتضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية.* جامعة فرحات عباس سطيف: اطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الاقتصادية.

5. بن البار. (2017). *اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر 1989_2014.* الجزائر اطروحة دكتورا كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير .

6. بقبق ليلى اسمهان. (2015). *الية تاثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية –دراسة قياسية.* تلمسان: اطروحة دكتوراه ،جامعة ابي بكر بالقايد.

7. دحماني. (2018). *اثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر 1980-2017.* البويرة: مذكرة ماستر كلية العلوم اقتصادية وتجارية و علوم التسيير جامعة اكلي محند الحاج.

8. حاجي ,س .(2016) .*دور السياسات النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014.* الجزائر :اطروحة دكتوراه منشورة 2016،بسكرة ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال .

9. حسيبة عزازي. (2011). *دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر.* الجزائر: رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود و البنوك جامعة الجزائر 3.

10. حميد رسول. (2017). *تفعيل السياستين النقدية و المالية لمعالجة اختلالات الاقتصادية في الجزائر .* الجزائر : اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير .

11. سالم عبد الرزاق. (2014). *القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الاداء ومتطلبات الاصلاح.* الجزائر: اطروحة دكتوراه في علم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.

12. سعيد هتهات. (2003-2006). *دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر.* ورقلة: جامعة قاصدي مرباح رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة.

13. سمية حاجي. (2016). *دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.* بسكرة: رسالة دكتوراه الطور الثالث جامعة محمد خيضر.

14. عياش قويدر. (1999). *اصلاح السياسة النقدية في الجزائر.* الجزائر جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير رسالة ماجستير غير منشورة.

15. كنزة دحان كريمة سلوكي. (2017). *فعاليات السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2000-2015.* ادرار : مذكرة ماستر كليةالعلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ادرار جامعة داريا.

16. ليلى اسمهان بقيق. (2015). *الية تاثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية دراسة قياسية.* تلمسان – الجزائر: اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد.

ثالثا :المجلات

1. احمد مصطفى فريد سهير محمد السيد حسن. (2000). السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

2. بحوص مجدوب. (2012). استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الاولى) بين قانون النقد و القرض 10-90 و الامر 11-03. الجزائر: مقال مجلة البحوث و الدراسات العدد 16.

3. بن علي بالعزوز. (2004). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

4. برباش. (2018). التنبؤ بمعدلات التضخم في الجزائر في ظل انخفاض اسعار البترول للفترة 2018-2027. الجزائر: مقالة اقتصادية في حوليات جامعة الجزائر 1.

5. بسمة ,و .ج .(2014) .فعالية استهداف التضخم في ادارة السياسة النقدية .الجزائر :مجلة الاقتصاد الصناعي.

6. بوحوش عمار. (2001). مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث. الطبعة الثالثة.

7. حسين غازي. (2004). التضخم المالي. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.

8. حسين غازي. (2006). التضخم المالي. الاسكندرية: الطبعة 1مؤسسة شباب الجامعة.

9. جمال بن دعاس. (2007). السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي. الجزائر: طبعة 1دار الخلدونية.

10. خوالد ابو بكر. (فبراير 2018). تقييم اصلاح قانون النقد و القرض الجزائري و ابراز التعديلات الطارئة عليه . مجلة العلوم السياسة و القانونية المجلد 07 تصدر عن المركز الديموقراطي العربي الالماني برلين.

11. دليو فضيل. (2014). مدخل الى منهجية ابحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية. الجزائر: دار هومة لطباعة و النشر.

12. زرواتي رشيد. (2008). التدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 3.

13. سعيد اسماعيل ,ا .(2010) .قواعد اساسية في البحث العلمي .شبكة الالوكة طبعة .2

14. شامية احمد زهير. (1993). النقود و المصارف. مصر: دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة الاولى.

15. صالح مفتاح. (2005). النقود و السياسة النقدية. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع 4 شارع هشام الاشقر.

16. عبد الرحمان واخرون اسماعيل. (1999). مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي. عمان الاردن: طبعة الاولى.

17. عبد الرحمان رؤى و ابراهيم. (2016). دور السياسات النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان للفترة 2000-2014. السودان: مجلة الدراسات العليا العدد22 جامعة النيلين.

18. عبد المجيد قدي. (2005). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية.

19. عبد المجيد قدي. (2006). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية الطبعة الثانية

رابعا :المواقع الاكترونية

1. منصة رواد https://rouwwad.com/. (2023). انواع التضخم. البيض: منصة الكترونية تم الاطلاع عليها في تاريخ 2023/03/14 على الساعة 18:27.

خامسا :النصوص القانونية و التنظيمية

المراجع والمصادر

1. بنك الجزائر. (جويلية 2008). التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر. الجزائر: التقرير السنوي 2007.
2. بنك الجزائر. (جويلية 2010). التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر. الجزائر : تقرير سنوي 2009.
3. بنك الجزائر. (جويلية 2011). التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر . الجزائر : التقرير السنوي 2010.
4. بنك الجزائر. (اكتوبر 2012). التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر . الجزائر: التقرير السنوي 2011.
5. بنك الجزائر. (2012). التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر . الجزائر.
6. بنك الجزائر. (نوفمبر 2013). التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر . الجزائر : التقرير السنوي 2012.
7. بنك الجزائر. (نوفمبر 2014). التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر . الجزائر: تقرير السنوي 2013.
8. بنك الجزائر. (سبتمبر 2017). التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر. الجزائر: تقرير السنوي 2016.
9. الجريدة الرسمية. (2001). الامر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل و المتمم بقانون النقد و القرض. الجزائر: العدد14.
10. الجريدة الرسمية من قانون النقد و القرض المادة 11. (1990/14/04). قانون النقد و القرض. العدد18.
11. الجريدة الرسمية. (2003). المادة14 لامر 03-11 المؤرخ في 26اوت 2003المتعلق بقانون النقد والقرض . الجزائر : العدد52.